



آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لمصر

في ضوء الممارسات العالمية

ورقة العمل رقم 247

يوليو 2026

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، تضمن فريق العمل البحثي القائم على إعداد الدراسة كل من د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية؛ وماريان عادل، اقتصادي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تشكر الباحثان كيرولس عادل، باحث اقتصادي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية على مساعدته البحثية المتميزة.

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملخص

تلقي الورقة الضوء على إشكالية تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي واللذان شكلا معا 96% من مزيج الطاقة في مصر عام 2025. وتقوم الدراسة بإجراء مقارنة منهجية بين آليات التسعير المطبقة في مصر وتلك المطبقة عالميًا؛ وذلك بهدف طرح مقترحات عملية لتحسين آليات التسعير وفق أفضل الممارسات الدولية. وانتهت الورقة إلى وجود فجوة واضحة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر والممارسات الدولية. وقد ترتب على هذه الفجوة غياب الشفافية في منظومة التسعير مما يفاقم من عدم اليقين ودوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات التضخمية. ويتطلب مواجهة أوجه الضعف في منظومة تسعير الطاقة في مصر تبني مجموعة من الإصلاحات من أهمها: منظومة تسعير شفافة وقابلة للتنبؤ لكافة مكونات هيكل الطاقة، الالتزام بتحديث مكونات المعادلة السعرية للمنتجات البترولية بشكل دوري منتظم والإعلان عن ضوابط واضحة لتسعير الغاز الطبيعي، خطة واضحة بإطار زمني لإصلاحات تسعير الطاقة، معالجة تفتت التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة مما يتطلب تكامل مؤسسي بين كافة الوزارات لضمان وحدة واتساق الأهداف وسهولة التنفيذ مع ضرورة المتابعة والتقييم.

Abstract

This working paper examines the pricing of petroleum products and natural gas, which together accounted for 96% of Egypt's energy mix in 2025. The analysis compares Egypt's pricing mechanisms with those applied internationally and proposes reforms aligned with international best practices. The study found a clear gap between the pricing mechanisms for petroleum products and natural gas in Egypt and prevailing international practices. This gap has resulted in a lack of transparency in the pricing system, exacerbating uncertainty and precautionary behavior, which in turn fuels further inflationary pressures. Addressing the weaknesses in Egypt's energy pricing system requires the adoption of several key reforms, most notably: establishing a transparent and predictable pricing framework for all components of the energy mix; regularly updating the petroleum products pricing formula and publicly announcing clear guidelines for natural gas pricing; adopting a clear, time-bound plan for energy pricing reforms; and addressing the fragmentation of strategic planning in the energy sector through stronger institutional integration among relevant ministries to ensure coherence and consistency of objectives, facilitate implementation, and strengthen monitoring and evaluation.

مقدمة

يعد قطاع الطاقة أحد القطاعات المحورية للنمو والتنمية في أي دولة، وتحظى تغيرات أسعار الطاقة باهتمام واسع نظرا لتأثيراتها المتشعبة على مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع؛ فهي محدد أساسي لتكلفة المعيشة، فضلا عن كونها أحد عناصر تكاليف وتنافسية الأنشطة الاقتصادية.

ويشكل تسعير الطاقة أحد المحاور الجوهرية في صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للطاقة، إذ ينعكس بشكل مباشر على كفاءة تخصيص الموارد بين المصادر المختلفة، ويحدد قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية. وتُعد الشفافية في آليات التسعير ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في السوق، فضلاً عن كونها أداة لضمان أمن الطاقة وتوفيرها بشكل مستدام للأجيال القادمة.

وتعتبر مصر مستورد صاف للطاقة الأمر الذي يجعلها أكثر حساسية تجاه تقلبات الأسعار العالمية للطاقة أو اضطرابات الإمدادات بسبب التوترات والأزمات الجيوسياسية؛ الأمر الذي يجعل قضية التسعير أكثر إلحاحاً خاصة في ظل الغموض الذي يحيط بها، وما لهذا الغموض من تداعيات سلبية على الاستثمار وزيادة عدم اليقين لدى كافة الأطراف ذوي الصلة بقطاع الطاقة.

تأتي أهمية هذه الورقة في إلقاء الضوء على إشكالية تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي حيث يشكلان معا 96 % من مزيج الطاقة في مصر عام 2025، ثم إجراء مقارنة منهجية بآليات التسعير المطبقة عالمياً. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم مقترحات عملية لتحسين آليات التسعير وفق أفضل الممارسات الدولية بما يعزز قدرة مصر على تطوير منظومة تسعير أكثر كفاءة ومرونة، تدعم أهداف التنمية.

في ضوء ما سبق، تتكون الورقة من أربعة محاور بخلاف المقدمة، حيث يناقش الجزء الأول آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز عالمياً وإصلاحات التسعير؛ بينما يتناول الجزء الثاني تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر؛ ويستعرض الجزء الثالث مقارنة بين آلية التسعير في مصر والوضع في العالم؛ وأخيراً يطرح الجزء الرابع بعض المقترحات لإصلاح تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر في ضوء أفضل الممارسات.

أولاً: آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز عالمياً

تختلف آليات تسعير الطاقة من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك طبيعة أسواق الطاقة في كل دولة. وبشكل عام، تركز سياسات تسعير الطاقة على آليتين رئيسيتين: التسعير الحر القائم على قوى السوق؛ والتسعير القائم على التدخل الحكومي.

وقد تجمع دول قليلة ما بين الآليتين من خلال اعتماد نموذج هجين يجمع بين الآليتين؛ بحيث تحدد أسعار بعض المنتجات البترولية وفقاً لآليات العرض والطلب في السوق، بينما تظل أسعار منتجات أخرى أو مناطق جغرافية معينة خاضعة للتنظيم الحكومي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وتنموية محددة. وتعد الإكوادور مثالاً على ذلك؛ حيث اعتمدت الحكومة نظاماً مزدوجاً لتسعير الوقود إذ تم تحرير سعر البنزين الممتاز ليُحدد وفقاً لقوى السوق، بينما استمرت الحكومة في التحكم بأسعار الوقود الأخرى (مثل البنزين العادي، والديزل، وغاز البترول المسال). ويلقي الجزء التالي مزيداً من الضوء على آليتي التسعير الحر والتدخل الحكومي للمنتجات البترولية.

1-1 تسعير المنتجات البترولية

(1) آلية التسعير الحر

في هذه الآلية، تُترك أسعار المنتجات البترولية لقوى السوق لتحديد وفقاً لآليات العرض والطلب، من خلال موزعين غير حكوميين. ويعد هذا النموذج هو السائد في معظم الدول المتقدمة، خاصة في دول أمريكا الشمالية وأوروبا، كما تبنته أيضاً العديد من الدول النامية والناشئة مثل المغرب، وتركيا، والهند، والبرازيل، والفلبين، حيث تم تطبيقه تدريجياً وفق جداول زمنية معلنة. ويُنظر إلى هذه الآلية باعتبارها أداة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، مع تقليل الأعباء المالية على الحكومات.

(2) آلية التسعير عبر التدخل الحكومي

تقوم هذه الآلية على تدخل الحكومات في تحديد الأسعار بهدف حماية المستهلكين من تقلبات الأسواق العالمية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ولا يزال هذا النمط من التسعير هو

الأكثر انتشاراً في العديد من الدول النامية، خاصة في دول الشرق الأوسط التي تُعد مستورداً صافياً للمنتجات البترولية إذ يشكل ارتفاع الأسعار العالمية تهديداً مباشراً لاستقرار الاقتصاد المحلي ومستويات المعيشة. ويمكن التميز ما بين صورتين للتدخل الحكومي في تسعير الطاقة:

(أ) التسعير الإداري (Ad hoc Pricing – AHP):

في هذا النمط، تُحدد أسعار الطاقة بصورة إدارية من خلال تدخل مباشر من الحكومة، دون الاعتماد على آلية تسعير واضحة أو معادلة محددة تعكس تطورات السوق وتقوم الحكومات بتثبيت الأسعار أو تعديلها وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. ورغم أن هذا الأسلوب قد يسهم في توفير قدر من الاستقرار بصفة مؤقتة للمستهلكين، إلا أنه غالباً ما يفتقر إلى الشفافية ويضع ضغوطاً كبيرة على الموازنة العامة.

(ب) آلية التسعير التلقائي للوقود (Automatic Fuel Pricing Mechanism – AFPM)

تُعد من أبرز أدوات التدخل الحكومي الحديثة في تسعير الطاقة، حيث تعتمد على معادلة سعرية واضحة تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر، من بينها تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع، وهوامش الربح المقررة والضرائب. وتمثل هذه الآلية خطوة إصلاحية مهمة لتعزيز الشفافية في تسعير الطاقة وذلك من خلال:

- ضمان انتقال التغيرات العالمية إلى السوق المحلي من خلال ربط أسعار التجزئة المحلية بأسعار الوقود العالمية، كما تسهم هذه الآلية في تجنب تراكم دعم الطاقة وما يترتب عليه من ضغوط مالية على الموازنة العامة، وتحد من الإفراط في استهلاك الطاقة وما ينتج عنه من زيادة الانبعاثات.
- المساهمة في نقل التغيرات الدولية إلى السوق المحلي بصورة تدريجية ومنظمة من خلال ربط أسعار التجزئة المحلية بأسعار الوقود في الأسواق العالمية، بما يساعد على الحد من تراكم أعباء دعم الطاقة وتخفيف الضغوط المالية الواقعة على الموازنة العامة للدولة. كما تسهم هذه الآلية في ترشيد استهلاك الطاقة

والحد من الإفراط في استخدامها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على خفض الانبعاثات وتحسين الكفاءة الاقتصادية والبيئية.

- احتواء تقلبات الأسعار والضرائب حيث تساعد آلية التسعير التلقائي على تخفيف حدة تقلبات أسعار التجزئة الناتجة عن تغيرات الأسواق العالمية، كما تضمن استقرار عائدات ضرائب الوقود، وهو أمر ضروري لإدارة النقد والتمويل، خاصة في الدول ذات الأسواق المالية غير المتطورة.

- تجنب النهج الارتجالي في التسعير؛ حيث تحد هذه الآلية من الاعتماد على قرارات حكومية غير منتظمة في تعديل الأسعار، والتي غالباً ما تؤدي إلى تثبيت الأسعار لفترات طويلة، وما ينتج عن ذلك من تراكم أعباء مالية غير مستدامة، وضغوط سياسية بين الحكومة وموردي الوقود نتيجة تراكم متأخرات الدعم الحكومي (Coady et al., 2012).

في الدول التي تعتمد آليات لتنظيم أسعار الوقود، تُعد المراجعة الدورية لمكونات المعادلة السعرية عنصراً أساسياً لضمان الشفافية والكفاءة؛ إذ تسهم التعديلات الدورية في الحد من الاختلالات المالية الناتجة عن الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية، كما تقلل من تشوهات السوق من خلال ربط الأسعار بالتكاليف الفعلية. كذلك تساعد هذه المراجعات على بناء قبول تدريجي للتغيرات السعرية لدى المواطنين، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمستهلكين.

يوجد تباين بين المناطق المختلفة في مدى الالتزام بدورية المراجعة للمكونات السعرية للطاقة؛ فبينما تحرص بعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل الصين وفيتنام على مراجعة الأسعار أسبوعياً لضمان سرعة الاستجابة المحلية للتغيرات في الأسواق العالمية، تعتمد دول مثل جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا مراجعات شهرية للأسعار. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء فترات تجميد للأسعار تتجاوز ثلاثة أشهر كما يتضح من الجدول (1).

الجدول (1): الاقتصادات التي تخضع فيها أسعار الوقود لتنظيم حكومي، 2025

وتيرة مراجعات الأسعار	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء	المجموع
أسبوعياً	5	7	5	1	0	3	0	21
شهرياً	4	0	10	3	0	1	10	28
كل 3 أشهر	0	0	1	0	0	0	2	3
تجميد الأسعار لأكثر من 3 أشهر	2	2	7	9	1	0	22	43

المصدر: Global Fuel Subsidies and Prices Control Measures Database (World Bank 2025).

2-1 تسعير الغاز

تتشابه آليات تسعير الغاز الطبيعي مع تلك الخاصة بالمنتجات البترولية، غير أنها تتميز ببعض الخصوصيات المرتبطة بطبيعة السوق والعقود طويلة الأجل. ويمكن تلخيص هذه الآليات في منهجين رئيسيين:

(1) **التسعير وفقاً لآليات السوق:** يتم من خلال 4 آليات معروفة عالمياً على النحو التالي:

يمثل الإطار الذي يتم بموجبه تسعير الغاز الطبيعي بشكل تنافسي بناءً على التفاعل بين الطلب والعرض على الغاز الطبيعي	Gas-on-Gas Competition (GOG)
يتم تسعير الغاز الطبيعي تعاقدياً باستخدام أسعار النفط أو أسعار الوقود المكرر الأخرى.	Oil Indexation (Oil Price Escalation)
يُحدّد السعر من خلال مناقشات واتفاقيات ثنائية بين بائع كبير ومشتر كبير، ويُثبت لفترة زمنية محددة، عادةً سنة واحدة. قد يكون هناك عقد مكتوب، ولكن غالباً ما يكون الاتفاق على مستوى الحكومة أو الشركة المملوكة للدولة.	Bilateral Monopoly (BIM)
السعر الذي يتلقاه مورد الغاز هو دالة في السعر الذي يتلقاه المشتري مقابل المنتج النهائي الذي ينتجه. قد يحدث هذا عند استخدام الغاز كمادة خام في المصانع الكيماوية، مثل الأمونيا أو الميثانول، وهو التكلفة المتغيرة الرئيسية في إنتاج المنتج.	Netback from Final Product

(2) **التسعير المنظم من قبل الحكومات:** ويأخذ صور متعددة على النحو التالي:

يتم تحديد السعر، أو الموافقة عليه، رسمياً من قبل هيئة تنظيمية، أو ربما وزارة، ولكن يتم تحديد المستوى لتغطية "تكلفة الخدمة"، بما في ذلك استرداد الاستثمار ومعدل عائد معقول.	Regulation: Cost of Service (RCS)
يتم تحديد السعر، على أساس غير منظم على أساس سياسي/اجتماعي، استجابة للحاجة إلى تغطية التكاليف المتزايدة، أو ربما كممارسة لزيادة الإيرادات - وهو مزيج بين RCS وRBC.	Regulation: Social and Political (RSP)
يتم تحديد السعر عمداً أقل من متوسط تكلفة إنتاج ونقل الغاز، في كثير من الأحيان كشكل من أشكال الدعم الحكومي للسكان.	Regulation: Below Cost
يُقدّم الغاز المُنتج إما مجاناً للسكان والقطاع الصناعي، ربما كمادة خام لمصانع الكيماويات والأسمدة، أو في عمليات التكرير وتقنيات الاستخلاص المُحسن للنفط. وقد يُصاب الغاز المُنتج النفط و/أو السوائل، ويُعامل كمنتج ثانوي.	No Price (NP)

يتضح من استبيان الاتحاد العالمي للغاز (International Gas Union) لعام 2025، أن الاتجاه العالمي يسير نحو التسعير وفقاً لآليات السوق، وخاصة نموذج المنافسة بين

منتجي الغاز (Gas-on-Gas Competition - GOG)، في حين يتراجع الاعتماد على التسعير المنظم الذي تحدده الحكومات أو الهيئات التنظيمية (الشكل 1).

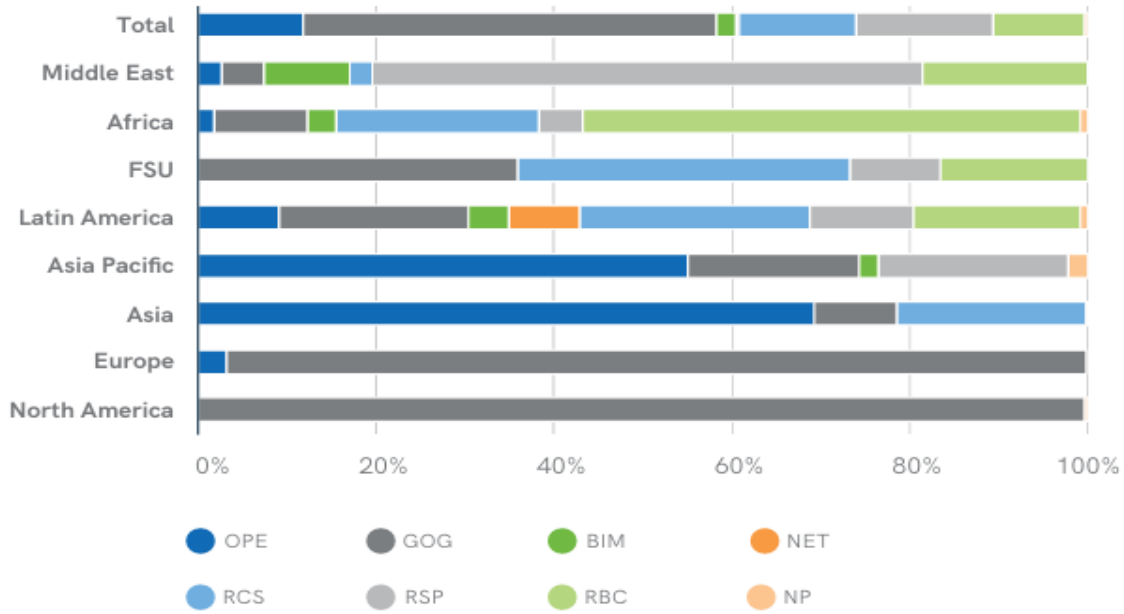
الشكل (1): التوزيع النسبي للاستهلاك العالمي من الغاز وفقا لآليات التسعير، 2005-2024



المصدر: IGU Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition.

هناك تباين في سياسات تسعير الغاز الطبيعي بين الأقاليم المختلفة؛ ففي كل من أمريكا الشمالية وأوروبا يسود نموذج المنافسة بين منتجي الغاز (Gas-on-Gas Competition - GOG)، حيث تُحدد الأسعار وفقاً لآليات السوق ومراكز التداول. وفي المقابل، يعتمد تسعير الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط بدرجة كبيرة على اعتبارات اجتماعية وسياسية، مع استمرار التدخل الحكومي ودعم الأسعار. ويظهر هذا التباين بوضوح في الشكل (2) التالي.

الشكل (2): تباين سياسات تسعير الغاز بين الأقاليم المختلفة



المصدر: IGU Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition

3-1 إصلاحات تسعير الطاقة: الانتقال من التدخل الحكومي إلى التسعير الحر

اتبعت العديد من الدول منذ عقود آليات للتسعير التلقائي للوقود قبل الانتقال لاحقاً إلى تحرير الأسعار، ومن أبرز هذه الدول: الصين، كينيا، موريشيوس، المكسيك، موزمبيق، نيبال، والإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، اختارت دول أخرى مثل الهند والمغرب والفلبين اتباع نهج تدريجي لإصلاح نظام التسعير وصولاً إلى تحرير أسعار المنتجات الرئيسية من الوقود. وحرصت بعض الدول على الاستفادة من فترات تراجع الأسعار العالمية لإلغاء التدخل الحكومي في تحديد الأسعار، إذ استغل كل من إندونيسيا وماليزيا – اللتين كانتا من بين أكبر خمس دول داعمة للوقود في جنوب شرق آسيا – فرصة انهيار أسعار النفط العالمية في نهاية عام 2014 لإلغاء الدعم؛ ففي مطلع عام 2015، أوقفت إندونيسيا دعم البنزين بالكامل وخفضت دعم الديزل بصورة كبيرة، بينما أنهت ماليزيا دعم البنزين والديزل مع نهاية عام 2014، لتنتقل بذلك من إصلاحات جزئية إلى تحرير كامل للأسعار (Abdallah, C., David (Coady, and Nghia-Piotr Le, 2020).

وبدراسة نماذج تسعير الطاقة في عدد من الدول متوسطة الدخل وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وهي نفس الفئة التي تنتمي إليها مصر، تبين أن الغالبية من دول هذه المجموعة اتجهت إلى تحرير الأسعار تدريجياً مع وجود هيئة تنظيم مستقلة مسؤولة

عن تحرير تسعير الطاقة بكافة أنواعها، كما هو الحال في الهند وتركيا وجنوب أفريقيا والمغرب. وفي المقابل، لا تزال بعض الدول مثل تونس وبنغلاديش وفيتنام ومصر يتم تسعير الطاقة فيها من خلال تدخل حكومي وقد تستخدم آلية التسعير التلقائي، مما يخلق فجوة بين الأسعار المحلية والعالمية ويضغط على الموازنة. ولتقليل هذه الفجوة تراجع فيتنام الأسعار أسبوعياً، بينما تقوم دول جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا، وبنغلاديش بذلك شهرياً، كما يتضح من الجدول (2).

الجدول (2): عرض موجز لآليات تسعير الطاقة في مجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط

الدولة	آلية التسعير		الهيئة المسؤولة عن التسعير
	تدخل حكومي	تسعير حر	
مصر	✓ - مراجعة غير منتظمة		لجان وزارية ولا يوجد هيئة مستقلة مسؤولة عن تسعير الطاقة بكل أنواعها
المغرب		✓	هيئة وطنية مستقلة لتنظيم وتسعير الكهرباء (ANRE)
جنوب أفريقيا	- مراجعة شهرية للجازولين وغاز البترول المسال	- للسولار	هيئة مستقلة (NERSA) لتنظيم تسعير الطاقة بكل أنواعها الكهرباء، والغاز والبترول لضمان الشفافية والمنافسة
تونس	✓ - تجميد الأسعار لفترات طويلة من الزمن		اللجنة الفنية للتعديل الآلي لأسعار المواد البترولية (Commission technique d'ajustement automatique des prix des produits pétroliers) التابعة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة
تركيا		✓	هيئة مستقلة (EPDK) لتنظيم الاطار التنظيمي والتسعير لقطاع الكهرباء والغاز والبترول بما يضمن الشفافية والمنافسة
الأردن	✓ - مراجعة شهرية		لجنة تسعير المشتقات النفطية التي تعمل تحت مظلة وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الهند		✓ - مع بعض التدخل الحكومي (pseudo-regulated)	تحدد الشركات الوطنية الأسعار بشكل دوري وفقاً للأسواق العالمية، لكن تحت إشراف وزارة البترول والغاز الطبيعي. أما الغاز الطبيعي، فهناك هيئة تنظيمية (PNGRB) تضبط التعريفات، لكنها ليست مستقلة بالكامل.
إندونيسيا	✓ - مراجعة شهرية		وزارة الطاقة والثروة المعدنية، والوكالة التنظيمية لقطاع النفط والغاز التي تعمل تحت إشراف الوزارة
ماليزيا	✓ - مراجعة أسبوعية وتجميد للأسعار لفترات طويلة		وزارة المالية، وتتولى وزارة التجارة الداخلية وتكلفة المعيشة الجانب الرقابي والتنفيذي
المكسيك		✓	لا يوجد هيئة مستقلة مسؤولة عن تسعير الطاقة بكل أنواعها، ولكن تتولى كل من وزارة المالية والائتمان العام، ولجنة تنظيم الطاقة، والوكالة الفدرالية لحماية المستهلك، دوراً رقابياً وتنظيماً لمنع الممارسات الاحتكارية وإصدار التراخيص ومراقبة هوامش الربح للمحطات
الفلبين		✓	لا تقوم الحكومة بدعم أو تحديد أسعار الوقود، بل تمارس دوراً رقابياً عن طريق

مكتب إدارة صناعة النفط التابع لوزارة الطاقة لضمان الشفافية ومنع الاحتكار			
وزارة الطاقة هي الجهة الحكومية الأساسية المسؤولة عن وضع السياسات العامة لقطاع الطاقة، وتتولى أرامكو السعودية المراجعة وتطبيق وإعلان أسعار التجزئة المحلية للمشتقات النفطية		✓ - تجميد للأسعار	السعودية
وزارتى الصناعة والتجارة، والمالية، حيث تقوم الوزارتان بمراجعة وتعديل أسعار الوقود بشكل دوري ومجدول. وفقا لأحدث التعديلات التشريعية		✓ - مراجعة أسبوعية	فيتنام

//المصدر: الجدول (م1-2): بالملحق.

يوفر تحرير أسعار الوقود فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية تتجاوز مجرد خلق مساحة مالية. ويمكن تلخيص هذه الفوائد فيما يلي:

- **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتعزيز النمو الشامل:** يساهم إصلاح دعم الوقود وزيادة الضرائب على المنتجات البترولية في توفير مساحة مالية إضافية يمكن توجيهها نحو زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية ذات الأولوية، مما يساعد على تعزيز النمو الشامل. ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، كما تشير الأدلة إلى أن إصلاح أسعار الطاقة في سياق ضبط مالي فعال وصادق للنمو يمكن أن يساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة (Abdallah et al. 2015, Clements et al. 2013).
- **تعزيز خلق فرص العمل والنمو القائم على رأس المال البشري:** يمكن أن يساهم إصلاح أسعار الوقود في تحفيز خلق فرص العمل والنمو الشامل، مما يضع الأساس لتنويع اقتصادي أكبر. وبشكل عام، فإن تحويل الموارد بعيداً عن الصناعات كثيفة رأس المال (والتي عادةً ما تكون كثيفة الاستهلاك للطاقة) نحو الصناعات كثيفة المهارات (والتي تكون أيضاً كثيفة العمالة) يعزز خلق فرص العمل ويساعد في معالجة المستويات المرتفعة والمستمرة من البطالة (Mundaca 2017).
- **الفوائد الاجتماعية والبيئية:** إن الفوائد البيئية للإصلاحات تقع في صميم مبادرة سياسية مستمرة اكتسبت أهمية منذ عام 2009 عندما اتفقت أكبر اقتصادات مجموعة العشرين على التخلّص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الاحتباس الحراري، وقد تم تأكيد هذه الالتزامات في اتفاق باريس للمناخ لعام 2015 (Coady et al. 2019).

في حين أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في إصلاح تسعير الطاقة والانتقال من التدخل الحكومي إلى التسعير الحر، إلا أن هناك بعض الاعتبارات المهمة لإنجاح عملية الإصلاح وفقاً لأفضل الممارسات، ومن أهم هذه الاعتبارات (World BANK, 2025):

1. في حالة تبني التدخل الحكومي: **ضرورة الالتزام بآلية التسعير التلقائي وتحديث مكوناتها بشكل منتظم**، كما لا بد من وجود تواصل دائم بين الجهات المسؤولة عن التسعير وجميع أصحاب المصلحة لمناقشة التعديلات المحتملة على الصيغة، مع إجراء أي تعديلات بناءً على التنسيق والتشاور مع مختلف مجموعات المستهلكين وشركات النفط والوزارات المعنية.
2. **تبني نهج تدريجي لتحرير أسعار الطاقة ضمن إطار زمني واضح ومعلن**؛ يسهم هذا النهج في الحد من حدة الصدمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحرير السريع؛ حيث يتيح للأسر والشركات الوقت الكافي للتكيف مع التغييرات، كما يمنح الحكومات مرونة أكبر لتنفيذ إجراءات تعويضية والتواصل بفعالية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن الإصلاحات. وتعد تجربتا الهند والمغرب من أبرز الممارسات الدولية في التحرير التدريجي لأسعار الطاقة. ويستعرض الصندوق (1) بالملحق (1) بإيجاز التجربة المغربية كأحد النماذج الناجحة التي اعتمدت نهجاً تدريجياً في إصلاح قطاع الطاقة.
3. **يتطلب التحول بعيداً عن دعم الوقود تبني تدابير حماية اجتماعية فعالة وهو** ما يتطلب وجود قواعد بيانات دقيقة للفئات المتضررة من رفع الدعم وإمكانية الوصول إليها بكفاءة. كما يمكن توظيف التطورات في التقنيات الرقمية مثل أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية لتحسين كفاءة الاستهداف وتقليل حالات التسرب وتعزيز المساءلة. وتعد الإكوادور من أبرز الممارسات في هذا السياق؛ حيث أعلن رئيسها بشكل صريح عن توجيه الوفورات الناتجة عن خفض دعم الوقود إلى تمويل الخدمات الاجتماعية. (IMF, 2020)
4. **الاستخدام الاستراتيجي للوفورات الناتجة عن خفض الدعم بما يضمن استدامة الإصلاحات وتعظيم عوائدها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية**؛ ويتحقق ذلك من خلال توجيه هذه الوفورات لتمويل مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، مما يسهم في خفض تكلفتها، وتوسيع نطاق

انتشارها، وتقليل استهلاك الطاقة، وهو ما ينعكس في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التأييد المجتمعي للإصلاحات. قد نجح العديد من الدول في تبني هذا النهج، ومنها الهند، التي تمكنت من توظيف الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري في تمويل مشروعات رفع كفاءة الطاقة وافتتاحها للمستهلكين، مما ساهم في خفض استهلاك الطاقة وتقليل تكلفتها وتحقيق مكاسب مالية واجتماعية وبيئية. (Klaiber et al. (Mattalah 2024). 2023).

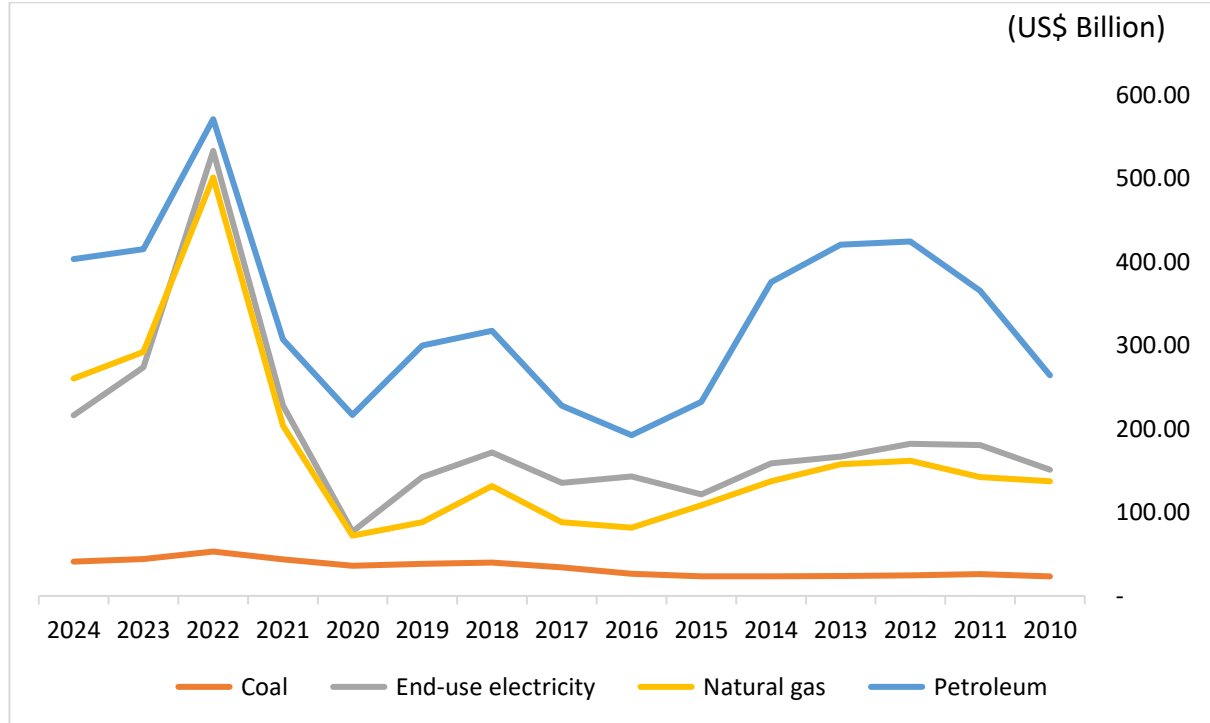
5. تعزيز التنسيق المؤسسي وتواصل فعال مع أصحاب المصلحة: تتطلب إصلاحات دعم الوقود تنسيقاً فعالاً بين العديد من الهيئات الحكومية، بما في ذلك تلك المسؤولة عن المالية والطاقة والحماية الاجتماعية. يُسهم تكوين فريق عمل حكومي مشترك في تبسيط عملية صنع القرار، ومواءمة الأهداف، وضمان عمل جميع الإدارات نحو هدف مشترك. ويمكن للهيئات الحكومية المُجهزة بخبراء في مجال الطاقة والمالية العامة أن تُوفر إشرافاً مستقلاً على تعديلات الأسعار، وأن تُقلل من التدخل السياسي، وأن تحافظ على ثقة الجمهور. كما يُمكن لهذه المؤسسات أن تُسهّل دمج جهود الإصلاح في خطط التنمية الوطنية الأوسع. كذلك يجب على الحكومات أن تتواصل بشكل واضح وشفاف بشأن أهداف الإصلاحات وجداولها الزمنية وآثارها المتوقعة. إن إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، يعزز الثقة ويحد من المعارضة.

4-1 التدخلات الحكومية في مواجهة قفزات أسعار الطاقة

في أوقات الصدمات العالمية في أسعار الطاقة، تتدخل الحكومات - بما في ذلك الدول التي تعتمد آلية التسعير وفقاً لقوى السوق - من خلال مجموعة واسعة من السياسات للحد من الأعباء الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة على المواطنين والأنشطة الاقتصادية؛ فعقب الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، نفذت 132 حكومة إجراءات مباشرة وغير مباشرة للتحكم في أسعار الوقود؛ حيث قدمت 59 حكومة دعماً مالياً مباشراً، وخفضت 61 حكومة الضرائب المفروضة على الوقود، وجمدت 41 حكومة الأسعار بالكامل، بينما جمعت 29 حكومة بين التخفيضات الضريبية والدعم في آن واحد. كما اتجهت بعض الدول التي كانت قد حررت أسعار الوقود سابقاً إلى إعادة تنظيمها مجدداً استجابةً

للضغوط الاجتماعية والاقتصادية وهو ما انعكس في ارتفاع دعم الوقود عالمياً علي النحو المبين بالشكل (3).

الشكل (3): دعم الوقود الأحفوري - تقديرات عالمية، 2010-2024 (مليار دولار)



المصدر: Fossil Fuel Subsidy Tracker.

تتنوع أشكال الدعم التي اعتمدتها الحكومات خلال فترات ارتفاع الأسعار؛ إذ يقدم بعضها دعماً شاملاً لجميع المستهلكين دون تمييز بين مستويات الدخل أو القطاعات، بينما يوجّه الدعم في حالات أخرى إلى قطاعات محددة مثل الزراعة أو مصايد الأسماك، أو إلى فئات بعينها كمشغلي النقل العام. كما تلجأ بعض الدول إلى أنظمة حماية اجتماعية متطورة تعتمد على التحويلات النقدية المشروطة لدعم الفئات منخفضة الدخل والأكثر هشاشة. وفي كثير من الحالات، تبنت الحكومات مزيجاً من هذه التدابير. ومن المهم الإشارة إلى أن سياسات الدعم لا تقتصر على الدول التي تنظم أسعار الوقود مباشرة؛ إذ يمكن أن يظهر الدعم حتى في الأسواق المحررة بشكل غير مباشر، من خلال أدوات مثل التخفيضات الضريبية أو إعادة توجيه عائدات الضرائب (World Bank 2025).

وبشكل عام، تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأقاليم التي لا تنعكس فيها تقلبات أسعار الطاقة العالمية بشكل كامل على الأسعار المحلية،

مقارنةً ببقية مناطق العالم كما يتضح من الجدول (3) مما يشير لدور واسع للحكومة في دعم الطاقة.

الجدول (3): مرونة الأسعار المحلية للطاقة إلى الأسعار العالمية وفقا للإقليم

الإقليم	ديسمبر 2017- أبريل 2020	أبريل 2020-يونيو 2022	يونيو 2022- ديسمبر 2023	ديسمبر 2017- ديسمبر 2023
أمريكا الشمالية	1.01	1.25	1.29	1.8
جنوب آسيا	-0.64	1.14	-1.02	1.76
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.28	0.79	0.79	1.57
أفريقيا جنوب الصحراء	0	0.27	-0.21	1.51
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.37	0.62	0.57	1.32
أوروبا وآسيا الوسطى	-0.22	0.35	-0.12	0.88
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.32	0.07	0	0.73

المصدر: [Global Fuel Prices Database - World Bank Data Catalog](#)

ثانياً: تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر

يُعد قطاع الطاقة أحد المحركات الرئيسية للنمو والتنمية المستدامة في مصر، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 10.3% خلال عام 2024/2023. ويعتمد مزيج الطاقة في مصر بشكل أساسي على الغاز الطبيعي بنسبة 55% والنفط الخام ومشتقاته بنسبة 41%¹.

ورغم محدودية مساهمة مصادر الطاقة المتجددة حالياً، وضعت الحكومة أهدافاً طموحة لرفع حصتها إلى 42% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2028. كما تتبنى مصر رؤية استراتيجية لتعزيز موقعها كمركز إقليمي للطاقة. وبناءً على ذلك، سيركز التحليل على آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

1-2 تسعير المنتجات البترولية

- قبل عام 2014، يتم تحديد أسعار المنتجات البترولية إدارياً ومن خلال وزارة البترول، إلا أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات البترولية، ما شكّل عبئاً مالياً ضاعفاً على الموازنة العامة لمصر؛ إذ بلغت قيمة دعم الطاقة نحو 31 مليار دولار في عام 2013، بما يعادل 8.5% من الناتج

¹ تتضمن 6% المتبقية الفحم والكهرباء والوقود الحيوي وأي أنواع أخرى. طبقاً لـ El Statistical Review of World Energy 2025

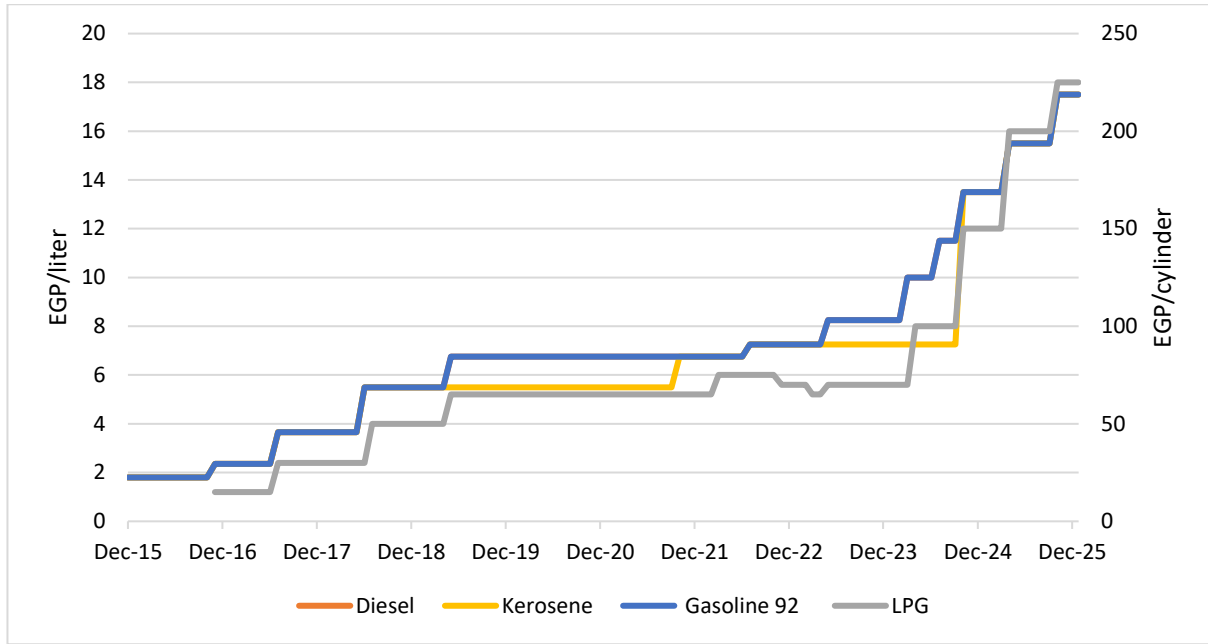
المحلي الإجمالي وقرابة 20% من إجمالي النفقات العامة. ومع تراجع الأسعار العالمية وتحسن الاستقرار السياسي، شرعت الحكومة في تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة عبر رفع أسعار المنتجات البترولية والغاز في عام 2014، ثم إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي عام 2016، والذي تضمّن التزام مصر بإلغاء كامل دعم الطاقة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

- منذ عام 2019، اتجهت مصر إلى التحرير التدريجي لأسعار الطاقة عبر تطبيق آلية التسعير التلقائي لبعض المنتجات البترولية، بما يعكس تطورات الأسعار العالمية والتكلفة الفعلية للإنتاج والاستيراد. ويتم تحديد أسعار هذه المنتجات وفقًا لمعادلة سعرية محددة.

تعتمد المعادلة السعرية لتسعير المنتجات البترولية على ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أسعار البترول العالمية وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار وتكاليف الإنتاج والتداول وقد شكّلت لجنة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء تضم ممثلين عن وزارة البترول ووزارة المالية والهيئة العامة للبترول، تتولى مراجعة عناصر المعادلة السعرية بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، قبل أن تُمدد الفترة مؤخرًا لتصبح ستة أشهر. وتُستثنى من هذه الآلية أسطوانات البوتاجاز والمنتجات البترولية المخصصة لقطاعي الكهرباء والمخابز.

كما تم وضع حد أقصى للتغير في أسعار البيع للمستهلك، بحيث لا يتجاوز نسبة 10% ارتفاعًا أو انخفاضًا مقارنة بسعر البيع الساري في السوق المحلية. يوضح الشكل (4) تطور أسعار المنتجات البترولية في مصر منذ بدء إصلاحات دعم الطاقة ومنها يتبين عدم انتظام المراجعة الدورية لمكونات المعادلة السعرية.

الشكل (4): تطور أسعار الوقود في مصر، 2015-2025



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية .

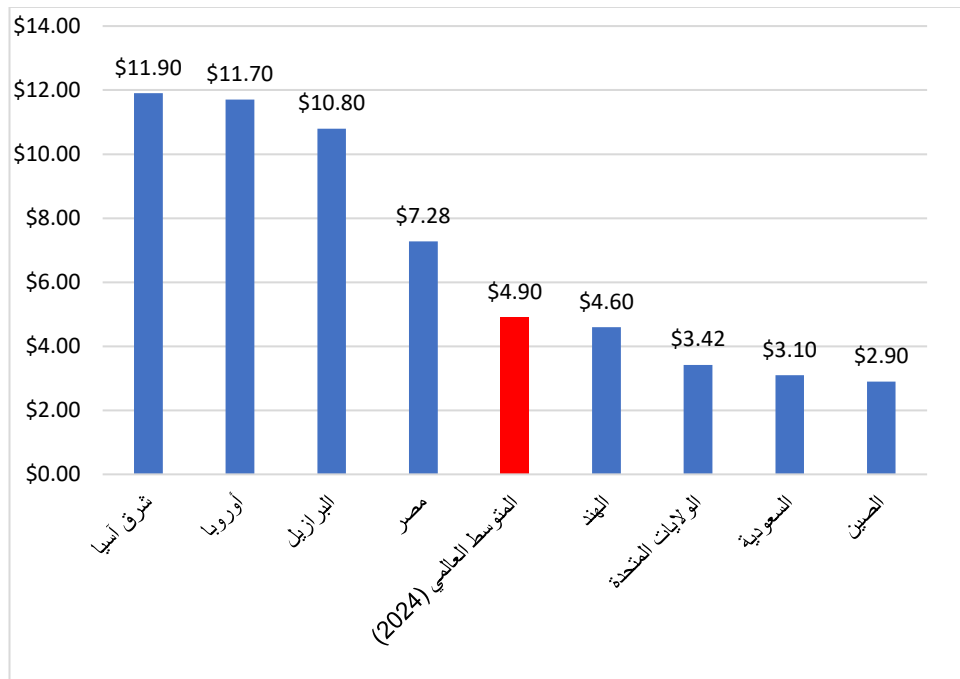
2-2 تسعير الغاز الطبيعي

- يختلف تسعير الغاز الطبيعي في مصر عن آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية (Automatic Pricing Mechanism - APM)، إذ يتم تحديد أسعار الغاز دون الإفصاح عن أسس أو معادلة واضحة للتسعير، وذلك بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء استنادًا إلى توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رقم 1884 لسنة 2019، والمكلفة بمتابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليًا كل ستة أشهر.
- كما يتباين تسعير الغاز بحسب القطاع، حيث يُفرّق بين الغاز الموجه لتوليد الكهرباء، والاستهلاك الصناعي، والاستخدام المنزلي (وفق ثلاث شرائح)، بالإضافة إلى الغاز المخصص لتموين السيارات. ويُعد الغاز المستخدم في توليد الكهرباء الأقل سعرًا حيث يبلغ 4 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية.
- داخل القطاع الصناعي، تختلف أسعار الغاز وفقًا لطبيعة النشاط، إذ ترتفع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وعلى رأسها صناعة الأسمدة التي تسجل أعلى سعر عند 12 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية، يليها قطاع الحديد والصلب بسعر 5.75 دولار، ثم مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى بسعر 4.75

دولار، وذلك وفقًا لقرارات رئيس مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية.

- فيما يتعلق بقطاع الأسمدة، يتم تحديد أسعار الغاز الطبيعي وفق معادلة تسعير تعتمد على متوسط سعر اليوريا في السوق المحلي وأسعار التصدير، مع وضع حد أدنى يبلغ 4.5 دولارا لصناعة الأسمدة الأزوتية و5.75 دولارا لصناعة الأسمدة غير الأزوتية.
- وبمقارنة أسعار الغاز الطبيعي في مصر بالأسعار العالمية، يتضح أنها تفوق المتوسط العالمي ومتوسط الأسعار في الولايات المتحدة، بينما تظل أقل من مستويات الأسعار السائدة في أوروبا والبرازيل وشرق آسيا.

الشكل (5): متوسط أسعار الغاز عالميا لكل وحدة حرارية، أبريل 2025



المصدر: <https://www.imarcgroup.com/natural-gas-pricing-report>

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية قامت في مارس 2020 بخفض متوسط سعر الغاز الطبيعي الموجه للقطاع الصناعي من مستوى يتراوح بين 5.5 و6 دولار إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وذلك بهدف تحفيز النشاط الصناعي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا. ومنذ عام 2021 وحتى أغسطس 2025، ظلت أسعار الغاز الطبيعي مستقرة دون تغيير، إلى أن أعلنت الحكومة في 18 سبتمبر 2025 رفع

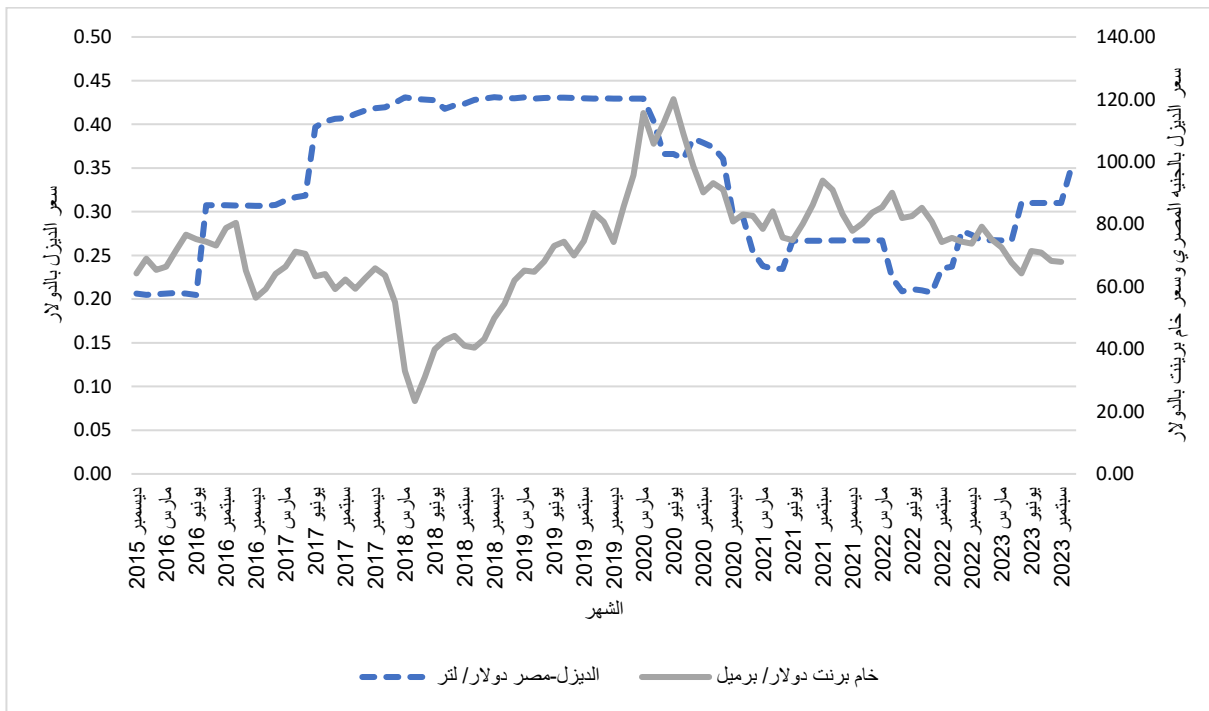
الأسعار بحد أدنى دولار واحد لكل مليون وحدة حرارية، مع خطة لإلغاء الدعم على الغاز الطبيعي تدريجيًا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

من المؤكد أن رفع أسعار الغاز سيكون له العديد من التداعيات على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

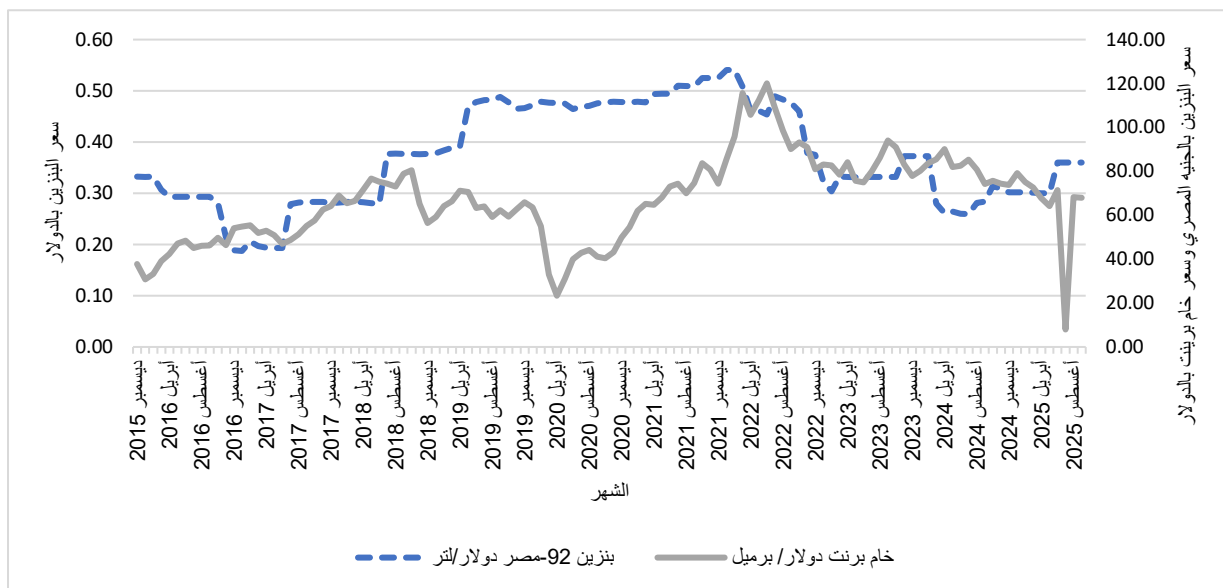
تقييم آلية تسعير المنتجات البترولية والغاز:

بالرغم من أن آلية تسعير المنتجات البترولية في مصر تتسم بالشفافية، إلا أن تطبيقها لا يتم بشكل منتظم مما حد من قدرتها على استيعاب الصدمات السعرية. ففي بعض الفترات يتم تجميد الأسعار لمدة قد تتجاوز ثلاثة أشهر، كما هو موضح في الشكل (6).

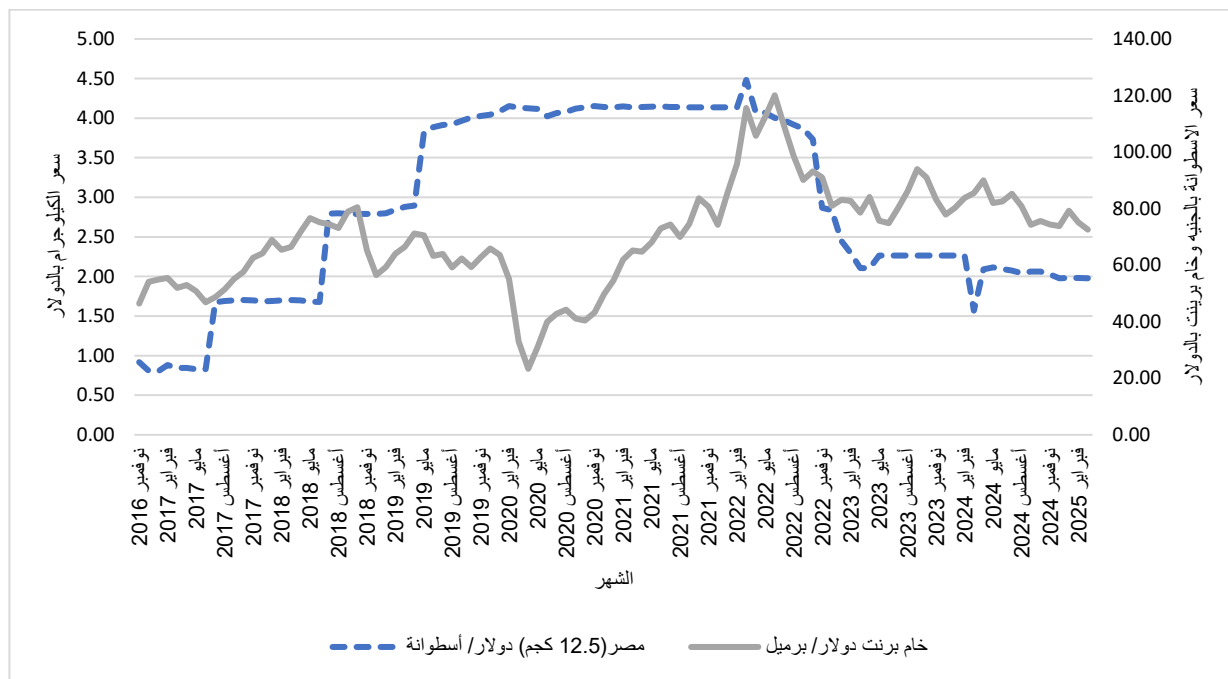
الشكل (6): أسعار بعض المنتجات البترولية في مصر مقابل سعر البترول العالمي
أ. سعر الديزل وسعر خام برنت (بالدولار)



ب. سعر البنزين وسعر خام برنت (بالدولار)



ج. سعر غاز البترول المسال في مصر وأسعار البترول العالمية

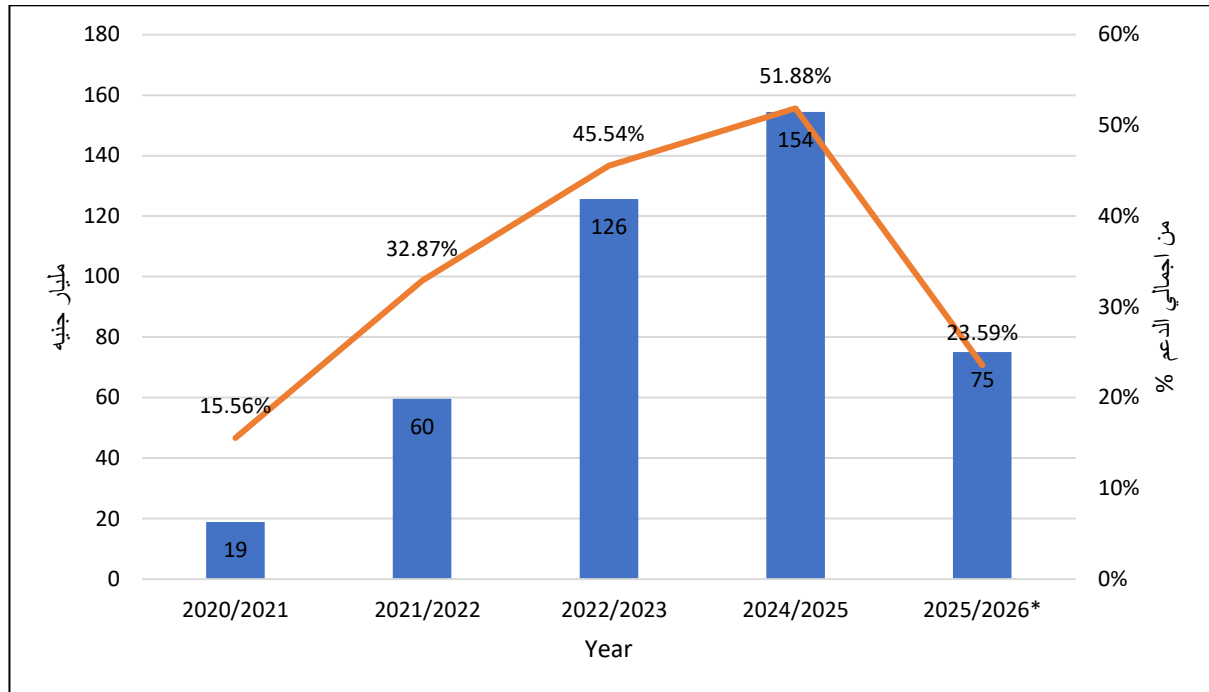


المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

ساهم تجميد آلية التسعير التلقائي في ارتفاع فاتورة دعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة؛ حيث يتم تمويل الفرق بين الأسعار العالمية للمنتجات البترولية وسعر البيع المستهلك محليا من خلال بند دعم المواد البترولية، والذي أصبح يمثل عبئا متزايدا على الموازنة العامة للدولة وصل لنحو 154 مليار جنيه في موازنة 25/2024، بما يمثل

نحو 45.54% من إجمالي الدعم. وتستهدف الحكومة خفضه للنصف بحيث لا يتجاوز 75 مليار جنيه في موازنة العام المالي 26/2025 (الشكل (7)).

الشكل (7): تطور دعم المنتجات البترولية آخر خمس سنوات

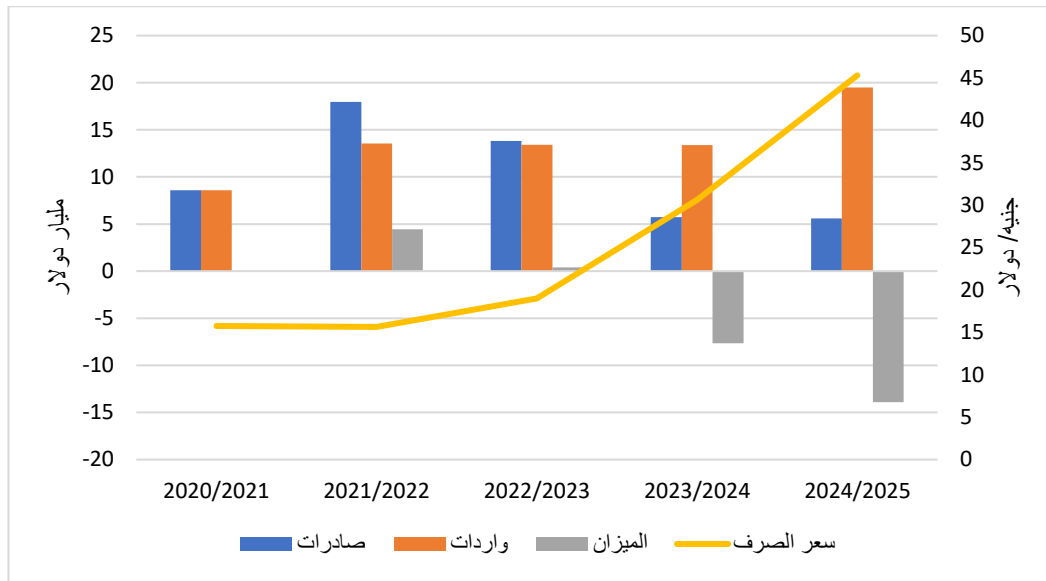


المصدر: وزارة المالية.

*موازنة 2026/2025

- بجانب تقلبات الأسعار العالمية، ترجع الزيادة في قيمة دعم المواد البترولية إلى تراجع الإنتاج المحلي، وارتفاع الواردات البترولية، وتحول فائض الميزان التجاري البترولي من فائض بلغ 4 مليار دولار عام 2022/2021 إلى عجز تجاوز 7 مليار دولار عام 2024/2023. كما ساهم التدهور الكبير في قيمة الجنيه مقابل الدولار خلال نفس الفترة في تفاقم هذا العجز ليتضاعف مسجلا نحو 14 مليار دولار في عام 2025/2024 شكل (8)

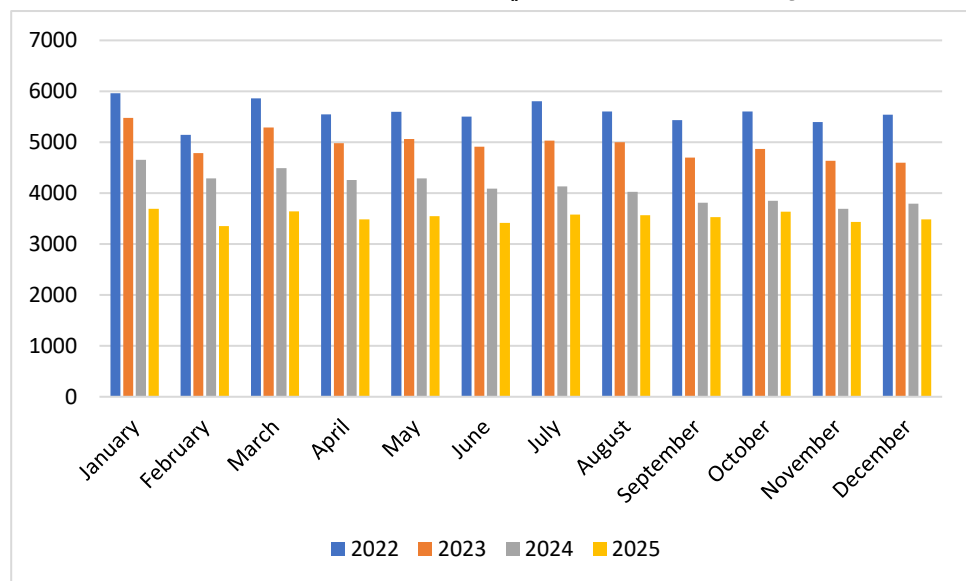
الشكل (8): تطور الميزان التجاري البترولي وسعر الصرف في مصر آخر خمس سنوات



المصدر: البنك المركزي المصري.

- كذلك تراجع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي منذ عام 2022 من 6 مليار متر مكعب إلى 3 مليار في عام 2025 كما يوضح الشكل (9). تتعدد أسباب هذا الانخفاض ومنها: انخفاض إنتاج حقل ظهر، وتباطؤ البحث والاستكشاف نتيجة تأخر سداد المستحقات للشركاء الأجانب والتي تتراوح ما بين 5-7 مليار دولار (أي نحو 300 مليار جنيه)، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية مثل حرب روسيا وأوكرانيا، وحرب إيران وإسرائيل.

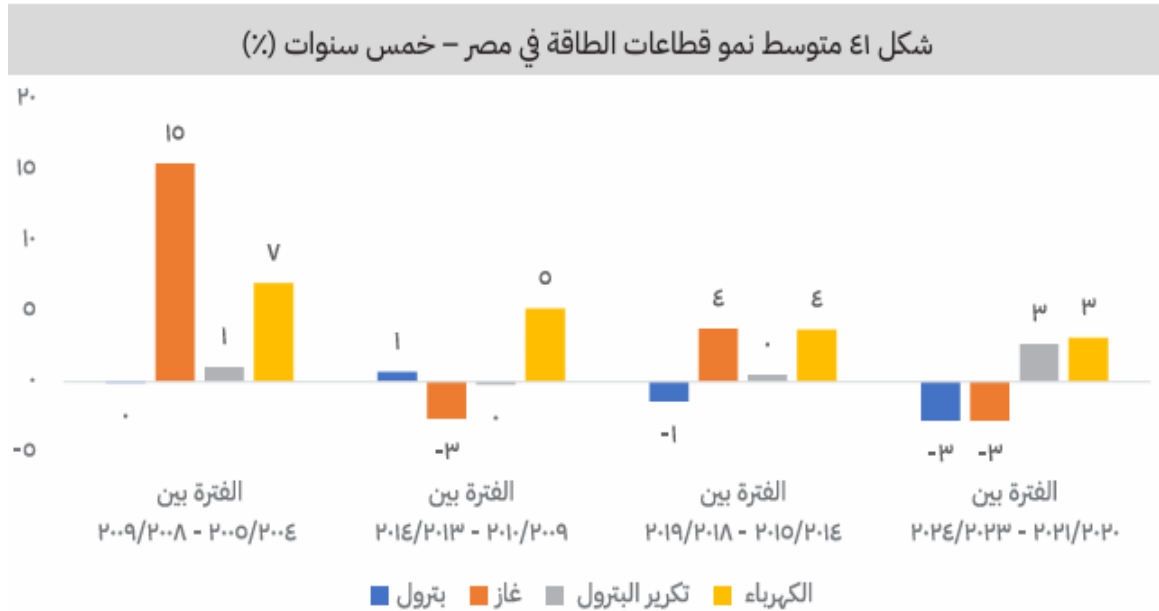
الشكل (9): إنتاج مصر من الغاز الطبيعي، 2022-2025



المصدر: Beyond 20/20 WDS - Table view - JODI Gas World

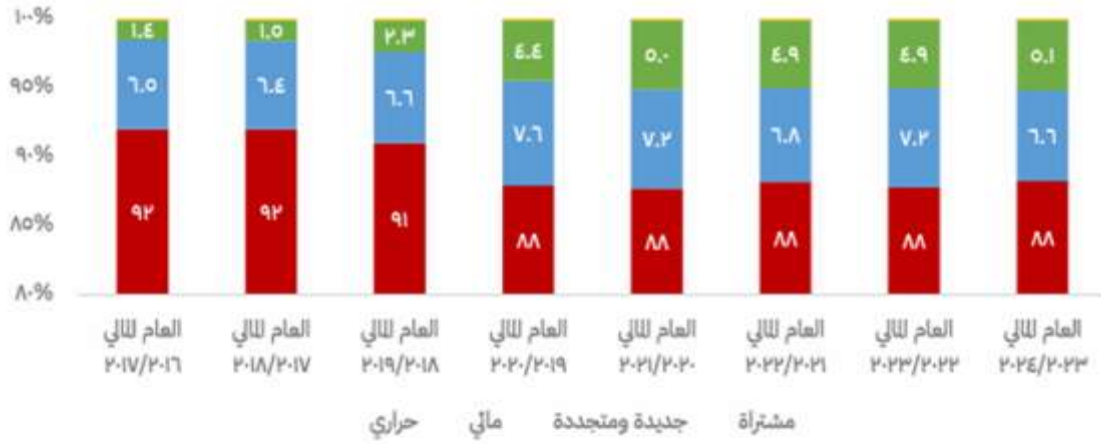
ومع تراجع الاستثمار في الاستخراجات والاكتشافات البترولية انخفض نمو قطاعي البترول والغاز الطبيعي بصورة ملحوظة مؤخرًا.

الشكل (10): متوسط نمو قطاعات الطاقة في مصر - خمس سنوات (%)



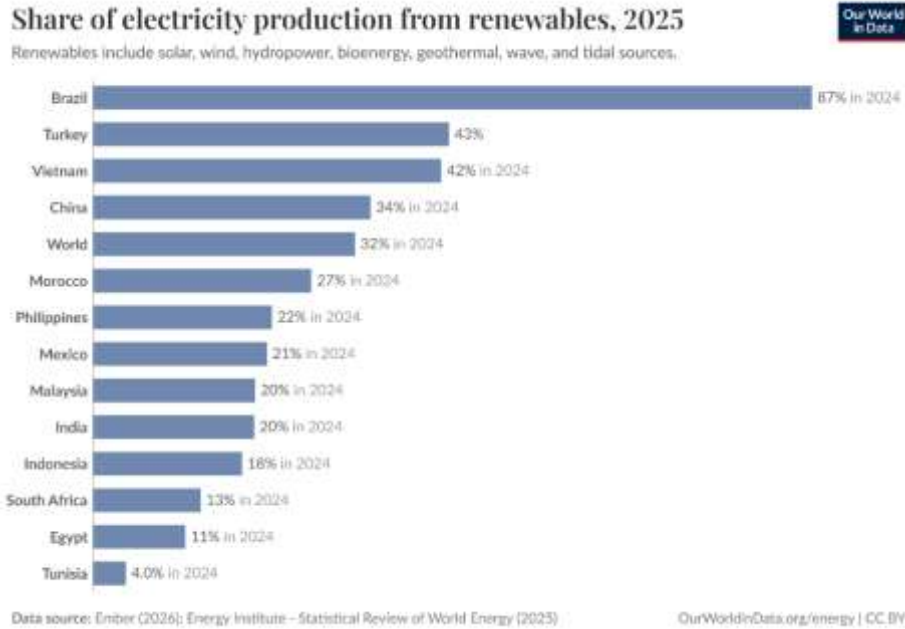
- علاوة على ذلك، لا تزال مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي توليد الكهرباء في مصر محدودة؛ حيث لا تتجاوز 12% (عند احتساب الطاقة الكهرومائية) وتنخفض إلى نحو 5% فقط عند استبعادها. ويزداد الأمر سوءاً عند مقارنة وضع مصر بعدد من الدول النامية والناشئة التي لا تمتلك المقومات والموارد الطبيعية المتاحة لمصر على النحو المبين في الشكلين (11)، و(12).

الشكل (11): إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقا لنوع التوليد (% من الإجمالي)



المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة. تقرير الشركة القابضة للكهرباء (٢٠٢٤/٢٠٢٣) ^١

الشكل (12): نسبة إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، 2025



Data source: Ember (2026); Energy Institute – Statistical Review of World Energy (2025)

OurWorldinData.org/energy | CC BY

المصدر: [Share of electricity production from renewables, 2025](https://www.ourworldindata.org/energy)

- يعد عدم جاهزية الشبكة الحالية للكهرباء لاستيعاب الطاقة المولدة من مصادر جديدة ومتجددة أحد المعوقات الرئيسية أمام تحول مصر إلى مركز محوري للطاقة الجديدة والمتجددة RE energy Hub.

ثالثاً: مقارنة آلية التسعير في مصر مقابل الوضع في العالم

يعرض الجزء التالي مقارنة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر ونظيراتها عالمياً، من حيث آلية التسعير ودرجة شفافيتها، والتميز القطاعي في تسعير الطاقة، والتوجهات المتعلقة بإصلاح منظومة تسعير الطاقة ومدى الالتزام بتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة المستدامة،

أ- من حيث آلية التسعير وشفافيتها

الوضع في مصر	الوضع في العالم
المنتجات البترولية: • تسعير حكومي Regulated بناء على معادلة سعرية • لا يتم الالتزام بها بشكل مستمر حيث يتم تجميد الأسعار لفترات قد تتجاوز الـ 3 أشهر وبالتالي تكون قدرتها محدودة على أن تعكس التغيرات في الأسعار العالمية وبالتالي تفقد جوهرياً. • صيغة التسعير نفسها غير منشورة بشكل رسمي مما يقلل من الشفافية ويحد من قدرة المتعاملين على تكوين توقعات مستقرة	المنتجات البترولية: • الاتجاه السائد هو آلية تسعير تتسم بالشفافية وفقاً لآليات السوق بدون تدخل حكومي، وذلك في مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا بالإضافة إلى العديد من الدول النامية والناشئة مثل المغرب وتركيا والهند والبرازيل والفلبين والتي تم تحرير أسواق المنتجات البترولية بها تدريجياً، وفي إطار زمني معلن ويشمل كافة أنواع الطاقة. • يتم مراجعة مكونات المعادلة السعرية أسبوعياً في دول مثل الصين وفيتنام، أو شهرياً كما في جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا.
الغاز الطبيعي: • آلية تسعير تفتقر إلى الشفافية؛ حيث يتم تسعير الغاز الطبيعي إدارياً دون معرفة أسس التسعير أو المعادلة السعرية، بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019 والمنوط بها متابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محلياً كل 6 شهور. • تتبع مصر نمط تسعير لم يعد يتبعه سوى نحو 30% فقط من العالم وذلك من خلال آليتين: تسعير يحكمه اعتبارات سياسية واجتماعية (Regulation: Social and Political (RSP)، أو التسعير بالتكلفة فقط (Regulation: Cost of Service (RCS)) أوقات وفرة إنتاج الغاز الطبيعي في الفترة 2014-2018. وذلك النمط من التسعير يسود في الدول النامية وظل سائداً في الدول الآسيوية لفترة طويلة قبل تحرير أسواقها تدريجياً.	الغاز الطبيعي: • يتبع ثلثا دول العالم، آلية تسعير تتسم بالشفافية، حيث يتم تسعير الغاز وفقاً لآليات العرض والطلب سواء من خلال Oil or Gas-on-Gas Competition GOG Price Escalation OPE وذلك في أسواق أمريكا الشمالية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي وتركيا في ظل أسواق ناضجة وتنافسية ومنظمة. وتضع الحكومة اللوائح التي تضمن ذلك. • ومنذ بداية الألفينات بدأت معظم الدول الآسيوية في الاتجاه نحو تحرير أسواق الغاز (النمط السائد هو OPE) ومنها الهند والصين وماليزيا وفيتنام.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على الممارسات الدولية التي تم تناولها في الأقسام السابقة.

ب- من حيث التميز القطاعي في تسعير الطاقة

الوضع في مصر	الوضع في العالم
• يختلف تسعير الغاز حسب القطاع؛ فهناك فرق بين الغاز الموجه لتوليد الكهرباء وذلك الموجه للاستهلاك الصناعي وللإستخدام المنزلي (3 شرائح) أو لتموين للسيارات ويعتبر سعر الغاز المستخدم لتوليد الكهرباء هو الأقل (4 دولار / مليون وحدة حرارية). • كما يختلف تسعير الغاز داخل القطاع الصناعي دون معرفة تفاصيل حسابه لكل قطاع بحيث	• في الأسواق التي تتبنى التسعير وفقاً لقوى السوق لا يوجد أي تمييز سعري ما بين القطاعات. • في الأسواق التي يتم التسعير فيها بتدخل حكومي وأثناء التحرير التدريجي، يتم دعم القطاعات ذات الأولوية، فعلى سبيل المثال في الصين والهند وتركيا يتم تسعير الغاز للاستخدام المنزلي بمستوى أقل من

المستوى المتبع للاستخدام الصناعي، ويكون أقل مستوى تسعير للأسمدة مقارنة بباقي القطاعات. • يتم مراجعة الأسعار بصورة دورية.	ترتفع الأسعار في الصناعات كثيفة استهلاك الغاز، وتحديدًا، الأسمدة وهو الأعلى سعرًا ثم الحديد والصلب يليه مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى. أما فيما يخص صناعة الأسمدة؛ فيتم تسعيرها من خلال معادلة سعرية لمتوسط سعر اليوريا في السوق المحلي والتصدير
---	---

//المصدر: إعداد الباحثين بناء على الممارسات الدولية السابق تناولها في الأقسام السابقة.

ج- من حيث وضع إصلاح تسعير الطاقة كمحور في الاستراتيجية المتكاملة للطاقة

الوضع في مصر	الوضع في العالم
• يعكس رفع أسعار البترول والغاز الطبيعي في مصر اتجاهًا تدريجيًا لتحرير السوق جزئيًا، إلا أن هذا المسار غالبًا ما يتم بصورة مفاجئة، دون خطة إصلاح معلنة وواضحة. كما يغلب البعد المالي على عملية إصلاح منظومة تسعير الطاقة في ظل ضعف الربط بين سياسات التسعير وبقيّة الأولويات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. • حتى الآن يتم رفع الدعم بصورة غير واضحة، وغير معروف الأسس العلمية التي يتم الاستناد إليها عند تحديد نسب التخفيض وأجالة؛ لذلك جاءت إصلاحات التسعير جزئية وعلى فترات متباعدة وبالتالي لم تسهم في خلق منظومة تسعير قابلة للتنبؤ وغير محفزة للاستثمار. • عدم شمولية إصلاح هيكل تسعير الطاقة يؤدي إلى خلق تشوهات ويعرقل أي عملية إصلاح جادة، فبينما تغطي آلية التسعير التلقائي بعض أنواع الوقود، يظل تسعير الكهرباء والغاز خاضعًا لقرارات إدارية، مما يترتب عليه استمرار الفجوات بين السعر العادل والتكلفة الفعلية، وبالتالي تجدد الأعباء الواقعة على الموازنة العامة للدولة. • غياب استراتيجية متكاملة للطاقة في مصر؛ إذ يُدار قطاع الطاقة ويُخطط له من خلال عدة جهات، تشمل وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئاتها، وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة وهيئاتها، وزارة الصناعة وباقي الوزارات التي تمثل جانب الطلب، هيئة تنظيم أنشطة الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب في مجال الاستخراج، لذا تعدد الاستراتيجيات في مجال الطاقة: استراتيجية الطاقة المستخدمة المتكاملة 2035، استراتيجية كفاءة الطاقة، الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، علاوة على الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية. يترتب على ذلك انفصال التخطيط وإدارة جانب الطلب عن العرض وتفتت إدارة جانب العرض حيث يتم التخطيط لكل مصدر للطاقة بشكل منفصل. • ضعف تمثيل أصحاب المصلحة في القرارات الحكومية وفي عملية الإصلاح وعدم الإفصاح عن كيف سيتم توجيه وفورات الدعم وسياسات التعامل مع القطاعات المتضررة بحيث يتحقق التوازن ما بين ضمان الحماية الاجتماعية ودفع تنافسية الشركات من	• وفقًا لأفضل الممارسات ومنها تجربة العديد من الدول الآسيوية، إصلاحات تسعير شاملة تغطي كافة أنواع الطاقة حتى وإن اختلفت توقيت الإصلاح لكل نوع. • تبنى منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ حتى أن بعض الدول كالهند أنشأت بورصة للغاز يتم فيها التداول والتسعير بشفافية وإن كانت لا تزال تتعامل مع نسبة بسيطة من إجمالي صفقات الغاز. • إرتبط إصلاحات رفع دعم الطاقة وتحرير أسواقها بوجود استراتيجية شاملة ومتكاملة لملف الطاقة ولها إطار تنفيذي واضح وتدرجي • تحقق الاستراتيجية المتكاملة للطاقة التوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وظهر ذلك في إصلاحات مؤسسية عميقة تُسهّل دمج جهود إصلاح تسعير الطاقة في خطط التنمية الوطنية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية. وتبنى و سياسات تحفيزية للاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بحيث تحافظ على تنافسية الأنشطة الاقتصادية وسياسات واضحة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي • استهدفت إصلاحات لتسعير الطاقة في العديد من الدول الآسيوية تحفيز الاستثمار في أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتوزيع (Upstream & Downstream activities) بالتوازي مع تشجيع المستهلكين على التحول إلى الغاز والبدائل الأقل انبعاثات. • يشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الإصلاحات التي تبنتها الدول الآسيوية، وتحديدًا، الهند والصين ستصبح مركزًا HUB للغاز الطبيعي وللصناعات التكريرية بخلاف كونها أولى أقاليم العالم من حيث الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مما يضمن مسارها التنموي في المستقبل.

في ضوء المحاور السابقة يخلص التحليل إلى وجود فجوة واضحة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر والعالم، بما في ذلك الدول المنتمة إلى نفس مجموعة الدول متوسطة الدخل. وقد ترتب على هذه الفجوة غياب الشفافية في منظومة التسعير، مما أعاق تدفق الاستثمارات إلى قطاعي البترول والغاز الطبيعي وأدى إلى تراجع معدلات نموها خلال السنوات الأخيرة. إلى جانب ذلك، أسهمت هذه الفجوة في زيادة الضغوط المالية على الموازنة العامة بالإضافة إلى أن غموض التسعير يفاقم من دوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات التضخمية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على جانبي الطلب والعرض. كما أن سيطرة البعد المالي في إصلاحات تسعير الطاقة دون وجود استراتيجية متكاملة لملف الطاقة في مصر يوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد يؤدي إلى تحقيق وفورات مالية في الأمد القصير، لكنه يُخاطر بإشعال موجات تضخمية قد تدفع لركود اقتصادي يُفاقم الضغوط على الموازنة ذاتها.

رابعاً: إصلاحات تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر في ضوء أفضل الممارسات

يتطلب مواجهة أوجه الضعف في منظومة تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر بالاستفادة من أفضل الممارسات تبني مجموعة من الإصلاحات من أبرزها:

- منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ لكافة مكونات هيكل الطاقة تحفز الاستثمار في إنتاج الطاقة من مصادرها المختلفة، ويتطلب ذلك الالتزام بتحديث مكونات المعادلة السعرية للمنتجات البترولية بشكل دوري منتظم والإعلان عن ضوابط واضحة لتسعير الغاز الطبيعي خاصة للقطاع الصناعي باعتباره احد محددات تنافسيته.
- خطة واضحة بإطار زمني لإصلاحات تسعير الطاقة وبحيث يراعي بها:
 - ✓ مشاركة كافة أصحاب المصلحة
 - ✓ تحليل التكلفة والعائد لتأثيرات إصلاحات تسعير الطاقة على القطاعات المختلفة

✓ دراسة علمية لنسب التخفيض وآجاله، وسيناريوهات تأثر مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتعامل معها

✓ تبني منهج تدريجي مع منح فترات انتقالية تسمح بالتكيف مع هذه الإصلاحات

✓ مراعاة التوازن بين البعد المالي وباقي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

- وضوح التوجه الاستراتيجي لوفورات دعم الطاقة: من الضروري معرفة أوجه صرف حصيلة رفع الدعم؛ فهل سيتم توجيهها لتمويل عجز الموازنة أم لزيادة الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية، أم مسار آخر، ولكل مسار تداعياته على الاقتصاد الكلي وعلى أبعاد التنمية المستدامة.

- حزم تحفيزية وأدوات متنوعة وسياسات داعمة لتبني تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات. ومزيد من تطبيقات كفاءة الطاقة والتوسع في الطاقة المتجددة خاصة في القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة. ومن هذه الأدوات برامج لرفع كفاءة الصناعة وتحديثها، توفير تمويل بأسعار منخفضة، إنفاق واسع على البحث والتطوير والابتكار، توفير موارد بشرية،... وغيرها

- توفير برامج حماية اجتماعية لتقليل الآثار السلبية لإصلاحات التسعير على ارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة، وهو ما يتطلب قواعد بيانات شاملة ودقيقة، وكذلك تواصل مجتمعي فعال

- معالجة تفتت التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة بحيث يكون أحد المحاور الرئيسية في خطة الإصلاح، وهذا يتطلب تكامل مؤسسي بين كافة الوزارات لضمان وحدة واتساق الأهداف وسهولة التنفيذ مع ضرورة المتابعة والتقييم.

وأخيرًا، ينبغي التأكيد على أن رفع دعم الطاقة بصورة غير مدروسة لا يمثل حلا سليما لعجز الموازنة، فرغم الوفورات المالية المحتملة الناتجة عن رفع أسعار الطاقة، إلا أن التداعيات السلبية على النشاط الاقتصادي وتكاليف المعيشة والقدرة الشرائية، وبالتالي على مستوى الطلب، وفي نفس الوقت تعثر الإنتاج والتصدير، قد تفوق تلك الوفورات وربما تتفاقم إلى حد قد يقود نحو حالة من الركود الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يفاقم الضغوط على المالية العامة بصورة أعمق.

الملاحق

الملحق (م1)

الصندوق (م1-1): تجربة المغرب في تحرير الطاقة

بدأ دعم الطاقة في المغرب منذ أوائل القرن العشرين، ثم شرعت الحكومة في عام 2010 في تنفيذ بعض الإصلاحات. ورغم إجراء بعض التعديلات في أسعار التجزئة المحلية لمنتجات الوقود بعد عام 2000، إلا أن هذه التعديلات كانت نادرة ومحدودة للغاية. وقد اشتدت الضغوط من أجل الإصلاح عندما ارتفع دعم الطاقة إلى ما يقرب من 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول أواخر عام 2011 نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية بعد عام 2009. وكان من الواضح أن هذه الإعانات لم تكن غير مستدامة من الناحية المالية فحسب، بل إنها أسهمت كذلك في تشويه الاقتصاد المغربي عبر تشجيع أنماط إنتاج كثيفة الاستهلاك للطاقة وغير كفؤة.

أطلقت استراتيجية متعددة السنوات في عام 2012 لإصلاح دعم الطاقة، اعتمدت على نهج تدريجي لإصلاح أسعار الوقود للمستهلك النهائي. وتضمنت الاستراتيجية ثلاث مراحل رئيسية: حيث تمثلت المرحلة الأولى، التحضيرية، في إدخال زيادات تدريجية على أسعار الوقود بغية خفض الدعم تدريجياً؛ بينما تمثلت المرحلة الثانية في تطبيق نظام لفهرسة الجزئية تم خلالها تحديد الأسعار وفق آلية تسعير تلقائية مصحوبة بقواعد للتخفيف التدريجي من الدعم، وشهدت المرحلة الثالثة والأخيرة التحرير الكامل للأسعار.

1- **مرحلة التحضير Preparation phase (من 2012 إلى 2013):** بدأ الإلغاء التدريجي الجزئي للدعم في سبتمبر 2013، حيث فُرضت سقوف على دعم الوحدات (مع سقوف أعلى للديزل) للحد من التكلفة المالية لدعم الوقود. وخفضت هذه السقوف تدريجياً بمرور الوقت.

2- **مرحلة الفهرسة Indexation phase:** بدأت في نهاية عام 2013، حيث استحدثت الحكومة المغربية آلية تسعير تلقائية للديزل والبنزين، بناءً على متوسط متحرك للأسعار الدولية في الشهرين السابقين.

ووضعت تعديلات تلقائية للأسعار المحلية تتم كلما انحرف سعر الاستيراد المرجعي عن سعر التجزئة المحلي بنسبة 2.5%، سواء صعوذاً أو هبوطاً. وفي البداية، كان التعديل يحدث شهرياً، ثم أصبح أكثر تواتراً (مرتين شهرياً) حتى تم إلغاء الدعم تماماً للبنزين متوسط الجودة وزيت الوقود في يناير 2014، ثم لديزل السيارات في ديسمبر 2014.

3- **مرحلة التحرير Liberalization phase:** بعد نجاح تطبيق آلية التسعير التلقائي وتجنب عودة الدعم منذ عام 2015، تم تحرير أسعار التجزئة لجميع منتجات الوقود بالكامل في عام 2018.

يقدم المغرب مثلاً على كيفية بناء القبول المجتمعي لإصلاحات دعم الطاقة؛ إذ لعب التواصل والتنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الفرق الفنية المعنية بتنفيذ الإصلاحات، دوراً أساسياً في إنجاح العملية. كما عملت جميع الأطراف المشاركة ضمن إطار من التنسيق والتكامل، وهو ما عكس نهج «الحكومة ككل» في إدارة الإصلاح. وإلى جانب ذلك، استكمل هذا النهج عبر تبني مقاربة "المجتمع ككل"، بما ساعد على تعزيز التأييد المجتمعي للإصلاحات وتقليل حدة المقاومة لها. كما ساهمت الشفافية والتواصل بشأن التغييرات في الأسعار، بما في ذلك توضيح كيفية ارتباطها بالعوامل الخارجية أو المحلية، في تعزيز استدامة عملية الإصلاح وزيادة تقبلها مجتمعياً. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الموازية لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة والموجهة للفئات الأشد احتياجاً مثل دعم الأطفال في سن الدراسة، وبرامج المساعدة الطبية للفقراء. واستُكملت هذه الجهود بإطلاق برامج جديدة، من بينها دعم الأروامل ذوات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية. أنشأت الحكومة صندوق التماسك الاجتماعي بموجب قانون المالية لعام 2012 بهدف: (1) المساهمة في تمويل المساعدات الطبية للفئات الأكثر ضعفاً، (2) تقديم تحويلات نقدية مشروطة تلزم الأسر الفقيرة المستفيدة بإرسال أطفالها إلى المدارس، و(3) تقديم دعم مباشر غير مشروط للأسر الضعيفة (Abdallah et al. 2020).

الملحق (م2)

الجدول (م2-1): آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في بعض الدول متوسطة الدخل

الدولة	التفاصيل
بنجلاديش	تم تثبيت أسعار الوقود لفترات طويلة، بينما كانت الحكومة تجري أحيانا تحويلات مالية إلى شركة النفط الوطنية (BPC) لتغطية تكاليف الدعم التي سجلت ارتفاعا حادا في السنوات الأخيرة وصل إلى 23 ألف كرور تاكا بنغالية في السنة المالية 2023، مع توقعات بوصولها إلى 40 ألف كرور تاكا بحلول السنة المالية 2025. ظهرت تقارير في عام 2024 عن تهريب الوقود من بنجلاديش إلى الهند بسبب فروق الأسعار بين البلدين. - انتقلت منذ مارس 2024 إلى تطبيق آلية التسعير التلقائي للوقود والتي تقوم بتقييم تكاليف استيراد الوقود والإمداد المحلي شهريا، ومن ثم تعديل الأسعار على هذا الأساس. وتأخذ آلية التسعير التلقائي في الاعتبار مؤشرات التسعير بلاتس العالمية Platts، وتكاليف الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية، ضريبة الدخل المسبقة، ضريبة القيمة المضافة، عمولة المناولة، رسوم المرسى (jetty charge)، عمولة فتح الاعتماد المستندي، خسائر النقل، تكاليف المعالجة، وهامش ربح شركة النفط البنغالية BPC - أعباء الدعم لقطاع الطاقة أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، ورغم أن الهدف من الدعم كان توفير الطاقة بأسعار ميسرة، إلا أنه كان يمثل تحديا كبيرا في ظل الأوضاع الاقتصادية البنغالية، لا سيما في ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية.
الهند	- قبل عام 2014، كانت الحكومة الهندية تقوم بتحديد أسعار الوقود وتعديلها مرة كل 15 يوما. - في يونيو 2010 قامت الحكومة الهندية بتحرير أسعار البنزين ثم أسعار الديزل في أكتوبر 2014، ومنذ ذلك الحين، شركات تسويق النفط المملوكة للقطاع العام (OMCs) هي التي تقرر سعر البنزين والديزل. وتقوم هذه الشركات، تحت إشراف وحدة تخطيط وتحليل البترول (PPAC) التابعة لوزارة البترول والغاز الطبيعي، بمراجعة أسعار البنزين في السادسة صباحا يوميا وإجراء التعديلات اللازمة عليها. - رغم تحرير أسعار الوقود، تسعى الحكومة في بعض الأحيان للتأثير على الأسعار المحلية من خلال شركات النفط المملوكة للدولة (OMCs) ففي أبريل 2025، على سبيل المثال، رفعت الحكومة ضريبة الإنتاج على البنزين والديزل لتعويض الشركات الحكومية جزئيا التي تكبدت خسائر في الإيرادات بلغت 413.80 مليار روبية (4.83 مليار دولار) في 25/2024 نتيجة مبيعات الغاز المنزلي بأسعار أقل من السوق. - على الرغم من تحرير أسعار البنزين والديزل (مما يعني أن شركات النفط هي التي تحدد أسعار التجزئة)، إلا أن شركات بيع الوقود بالتجزئة المملوكة للدولة، شركة النفط الهندية (IOC) وشركة بهارات للبترول (BPCL) وشركة هندوستان للبترول (HPCL)، لم تقم بتعديل الأسعار بما يتماشى مع التكاليف منذ أواخر عام 2021، وقامت بتثبيتها في أبريل 2022، ثم خفضتها بمقدار 2 روبية لكل لتر قبل الانتخابات العامة هذا العام، قبل أن تعود لتثبيتها مرة أخرى. ويبلغ سعر البنزين في العاصمة 94.72 روبية للتر، وسعر الديزل 87.62 روبية للتر. - تم تحرير الأسعار وتختلف من مكان لآخر حسب تكاليف النقل وعوامل أخرى. دعم الغاز المسال (LPG): تقوم الحكومة الهندية بدعم أسطوانات الغاز المنزلي وزن 14.2 كجم و5 كجم، وأطلقت في عام 2015 برنامج تحويل المنافع المباشرة للغاز المسال (DBTL) المعروف أيضا باسم (Pratyaksh Hanstantrit Labh)، والذي يهدف إلى ترشيد الدعم؛ حيث يتم تحويل قيمة الدعم مباشرة إلى الحسابات البنكية للمستفيدين. وفي الأول من أبريل 2023، تجاوز عدد المستهلكين للغاز المسال المستفيدين من البرنامج 29 كرور. وتقوم شركات النفط المملوكة للدولة (OMCs) بتحويل قيمة الدعم إلى حسابات العملاء البنكية عبر نظام الإدارة المالية العامة (PFMS) ثم تطالب الحكومة بردها من خلال وحدة تخطيط وتحليل البترول (PPAC) شهريا.
الأردن	تتولى الحكومة الأردنية تحديد أسعار الوقود عن طريق لجنة تسعير الوقود والتي تحدد الأسعار شهريا بناء على صيغة تسعير تأخذ في الاعتبار الأسعار العالمية لجميع المشتقات البترولية، وتشمل ما يلي: السعر العالمي للنفط (وفقا للمعايير العالمية global benchmarks)، وتكاليف الاستيراد، والضرائب، وهوامش التوزيع، وسعر صرف ثابت لتحويل السعر من الدولار

الأمريكي إلى الدينار الأردني. والسعر المحلي في الأساس هو مجموع تكلفة استيراد الوقود، وتكاليف التوزيع المحلي، والضرائب الحكومية.. الأسعار موحدة في جميع أنحاء البلاد، وغير مسموح قانونا بالبيع بأسعار غير تلك التي تحددها الدولة. تم تثبيت بعض أسعار الوقود لفترات طويلة، فعلى سبيل المثال تم تثبيت سعر الغاز المسال منذ يناير 2016، والكبروسين منذ يناير 2023. إصلاحات الدعم: بدأت الحكومة في عام 2023 إلغاء دعم الوقود الذي تم تقديمه في 2022 تدريجيا عقب الغزو الروسي لأوكرانيا.	
- تم تحرير أسعار الوقود منذ عام 1998، وتقوم شركات النفط وتجار التجزئة بتعديل الأسعار أسبوعيا وفقا لديناميكيات السوق. وتشمل الأسعار ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة. ويخضع السوق لإرقابة وزارة الطاقة الفلبينية، والتي تقوم بمتابعة الأسعار في مختلف أنحاء البلاد ونشرها على موقعها الإلكتروني، كما تقوم بمراجعة تكلفة النفط على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB)، وتكاليف الشحن وسعر الصرف، والرسوم الجمركية، والخدمات اللوجستية المحلية، وذلك لتقييم مدى عدالة أسعار التجزئة. وطبقا لقانون تحرير صناعة النفط في قطاع المصب Downstream Oil Industry لعام 1998، يمكن أن يتدخل فريق العمل المشترك بين وزارتي الطاقة والعدل إذا رأى أن زيادات الأسعار غير عادلة، وتتواصل وزارة الطاقة بشكل نشط مع وسائل الإعلام لشرح الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادات. - أسعار حرة وتختلف من مكان لآخر. - تتلقى فئات محددة دعم على الوقود على النحو التالي: - تم تقديم مساعدات مالية للمزارعين، والصيادين، وسائقي النقل العام لتخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط. - المزارعون والصيادون: يحصل المزارعون والصيادون المؤهلون على خصم 30% على الوقود، أو بحد أقصى 3,000 بيسو فلبيني، عند شراء الديزل أو البنزين من محطات وقود معتمدة. ويحصل على هذا الدعم الأفراد الذين يمتلكون أو يستأجرون معدات زراعية ومسجلون في نظام سجل القطاعات الأساسية للزراعة. ويتم صرف الدعم من خلال بطاقات خصم الوقود الصادرة عن بنك التنمية الفلبيني. - سائقو النقل العام: تمنح الحكومة إعانات وقود لسائقي النقل العام، وسيارات الأجرة، والدراجات ثلاثية العجلات، وخدمات النقل والتوصيل عبر التطبيقات بدوام كامل. وتتولى هيئة تنظيم وترخيص النقل البري (LTFRB) تحديد المستفيدين والتحقق من أهليتهم للحصول على الدعم. ويتم صرف الدعم/ الإعانات عبر بطاقات نقدية صادرة عن بنك الأراضي الفلبيني. - يتم تفعيل برنامج دعم الوقود عندما يتجاوز متوسط سعر خام دبي 80 دولارا للبرميل لمدة شهر واحد، على أن يستمر طالما ظل سعر خام دبي أعلى من هذا المستوى. - تقدم الحكومة إعانات وقود موجهة لقطاعات النقل والزراعة والصيد؛ حيث أطلقت في عام 2018 برامج لدعم الوقود موجهة لبعض القطاعات، من بينها برنامج "Pantawid Pasada" الذي يهدف إلى تقديم إعانات وقود لبعض مشغلي وسائل النقل. وفي عام 2024، وافقت وزارة الزراعة على صرف أكثر من 510 مليون بيسو فلبيني كإعانات وقود لنحو 160 ألف مزارع يمتلكون معدات زراعية، لمساعدتهم على تحمل ارتفاع تكاليف الوقود. كما قامت وزارة الموازنة والإدارة بصرف ما إجماليه 3 مليار بيسو لتنفيذ برنامج دعم الوقود في وزارة النقل بقيمة 2.5 مليار بيسو، وبرنامج خصم الوقود في وزارة الزراعة بقيمة 500 مليون بيسو، وذلك في إطار تقديم دعم موجه للقطاعات المتضررة وللتخفيف من أثر الزيادات المتتالية في أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة الماضية.	الفلبين
- تتولى الحكومة التونسية تحديد أسعار الوقود من خلال وزارة الطاقة والصناعة والتعدين وفقا آلية للتسعير تلقائيا لربط الأسعار المحلية لثلاثة منتجات وهي البنزين غير المرصص، البنزين العادي، والديزل بالأسعار الدولية - تعديل أسعار البيع للمستهلكين في السوق المحلية كل ثلاثة أشهر، مع تقييم التجربة بعد مرور عام على بدء التطبيق. - اعتماد فترة رصد متحركة لمدة ثلاثة أشهر لأسعار التوريد الفعلية للمواد المعنية، كمرجع لتعديل الأسعار. - وضع حد أقصى للتعديل بنسبة 5% في كل فترة تمتد لثلاثة أشهر. - تقوم الحكومة بدعم أسعار الوقود في الموازنة العامة للدولة، كما تساهم المصفاة الوطنية في هذا الدعم عبر بيع الوقود بأقل من تكلفته الفعلية	تونس

وتحمل الخسائر الناتجة عن ذلك؛ فعلى سبيل المثال، في عام 2021، عندما وصل سعر خام برنت إلى 70 دولارا، كان نحو 15% من سعر الوقود مدعما. • الأسعار محددة وموحدة في جميع أنحاء الدولة التونسية. يتم تثبيت الأسعار لفترات زمنية ممتدة؛ حيث تم تثبيت أسعار البنزين والديزل عند مستويات ديسمبر 2022 وحتى عام 2024.	
• تتولى الحكومة الفيتنامية تحديد أسعار الوقود وتضع حدا أقصى للأسعار كل سبعة أيام، بينما كان يتم تحديد الأسعار كل 15 يوما قبل أبريل 2022، ثم خفضت هذه الفترة إلى 10 أيام نظرا لتزايد تقلبات الأسعار العالمية، ثم إلى 7 أيام فقط في ديسمبر 2023. • ويعتمد الحد الأقصى للسعر على أساس التكلفة والتأمين والشحن CIF باستخدام معيار بلاطس Platts سنغافورة، مع الأخذ في الاعتبار تقلبات سعر الصرف، وتكاليف الخدمات اللوجستية المحلية، وهوامش تجار التجزئة. كما تفرض الدولة ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضريبة حماية البيئة بالإضافة إلى ضرائب أخرى. • وتضم صيغة تسعير الوقود أيضا مكون صندوق استقرار الأسعار. • هناك صندوق لاستقرار أسعار الوقود (FPSF) لتسوية الأسعار المحلية، وكل شركة نفط لديها حساب بنكي خاص لإدارة الصندوق، وتتجهل الشركات الخسائر عندما تقوم الوزارة بتعديل أسعار التجزئة لتصبح أقل من تكلفة التوريد في محطات الوقود. واستخدمت فيتنام هذا الصندوق لدعم أسعار الوقود، لا سيما منذ عام 2021. وفي عام 2024، أشارت التقارير إلى أن الصندوق في وضع إيجابي، نظرا لاعتدال الأسعار العالمية للنفط مقارنة بعامي 2022 و2023. وتعلن وزارة المالية عن تفاصيل تخصيص واستخدام الصندوق من قبل تجار الوقود. • تضع الحكومة حدا أقصى لسعر الوقود، ويُسمح لتجار النفط والغاز تحديد أسعارهم عند هذا السعر أو أقل منه، وفقا لما تعلنه اللجنة الوزارية المشتركة للصناعة والتجارة والمالية. إلا أن هناك قدر ضئيل من التفاوت في الأسعار، حيث يحدد معظم تجار التجزئة السعر عند مستوى الحد الأقصى الموضوع. • تمديد تخفيض ضريبة الوقود حتى عام 2025: في عام 2022، قامت الحكومة بتخفيض ضريبة حماية البيئة ثلاث مرات ما بين شهري يناير ويوليو 2022 لتخفيف تأثير ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة العجز في صندوق استقرار أسعار الوقود، ولكن، وبما أن الأسعار المحلية لم تغط تكاليف الاستيراد، تشهد فيتنام نقصا في الوقود منذ عام 2022 وتكبد المستوردون وتجار التجزئة خسائر، بينما أبقت الحكومة على تخفيضات ضريبة الوقود في عام 2023، وأعلنت أنها ستستمر في عام 2024، ثم أمدتها ثانية في ديسمبر 2024 إلى عام 2025.	فيتنام
• أسعار الوقود حرة منذ مارس 2017 وتختلف من مكان لآخر • تنشر الحكومة متوسط الأسعار التي يبلغ عنها تجار التجزئة حسب المناطق على موقعها الإلكتروني. • تقوم الحكومة أحيانا بتعديل ضرائب الوقود لتقديم دعم غير مباشر للبنزين والديزل؛ فعندما ترتفع أسعار النفط، تقوم الحكومة بزيادة حجم الحافز المالي والرسوم بدون الضريبة الخاصة على الإنتاج والخدمات (IEPS) بينما يتم تقليص هذا الحافز وفرض مستويات أعلى من الضريبة IEPS مرة أخرى عندما تنخفض أسعار النفط. • الآن تختلف الأسعار من منطقة إلى أخرى، وفقا لعوامل مثل تكاليف النقل والقرب من البنية التحتية للتوزيع التي تؤثر في تحديد الأسعار. وقد أطلقت هيئة تنظيم الطاقة، المسؤولة عن مراقبة الأسعار، تطبيقا مجانيا للهواتف المحمولة يحمل اسم Gasoapp، يتيح للمستخدمين الاطلاع على الأسعار التي تبلغ عنها محطات الوقود المختلفة ضمن نطاق جغرافي يحدده موقع المستخدم الحالي.	المكسيك
• تم تحرير أسعار الديزل فقط دون باقي أنواع الوقود الأخرى، وتقوم هيئة جنوب أفريقيا لصناعة الوقود بنشر سعر مرجعي محسوب للديزل. • تتم مراجعة الأسعار شهريا، وهناك صيغة واضحة لتسعير الوقود، وتوجد تفاصيلها ومنهجيتها على الموقع الإلكتروني للوزارة. ويتم تمرير التكاليف الدولية والمحلية إلى أسعار البيع النهائية. وهناك رسم تسوية (Slate Levy) لتعديل الأسعار وفقا لمتوسط الزيادة أو النقص في الاستيراد الناتجة عن الأسعار العالمية اليومية المعلنة للبنزين والديزل والكيروسين خلال الشهر السابق.	جنوب أفريقيا

• يتكون سعر الوقود النهائي من أربعة عناصر رئيسية هي: السعر الأساسي للوقود (ويحدد بناء على السعر العالمي للنفط الخام بالإضافة إلى تكاليف النقل والتأمين)؛ والضرائب والرسوم (لا سيما الضريبة العامة على الوقود ورسوم صندوق حوادث الطرق)؛ وهوامش البيع بالجملة والتجزئة؛ وتكاليف التوزيع والتخزين. • تقوم الحكومة بتحديد أسعار البنزين ولكل منطقة سعر خاص بها (المناطق الساحلية أو الداخلية)؛ كما يتم الإعلان عن الحد الأقصى لأسعار الغاز المسال (LPG) في كل منطقة، بينما أسعار الديزل حرة وتقوم الحكومة بنشر سعر مرجعي محسوب له.	
• تم اعتماد نظام التسعير الحر بداية من 1 يناير 2005، وفقا لقانون سوق البترول؛ حيث يُسمح لشركات توزيع الوقود تحديد أسعار الجملة الخاصة بها، وللوكلاء حرية الالتزام بالحد الأقصى لأسعار البيع النهائية (في محطات البنزين) والتي توصى بها شركات التوزيع، أو تحديد أسعارهم الخاصة التنافسية في مناطقهم. • أسعار الوقود حرة وتختلف من مكان لآخر. • لا توجد ضوابط سعرية أو دعم لأسعار الوقود.	تركيا

المصدر: World Bank. 2025. *Global Fuel Subsidies and Price Control Measures Database*.

المراجع باللغة العربية:

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2025. *الصادرات السلعية غير البترولية: العدد 17*. يونيو 2025 <https://www.idsc.gov.eg/Reports/details/10292>

وحدة أبحاث الطاقة. 2025. "واردات مصر من الغاز المسال تتجاوز 2.4 مليون طن في 6 أشهر: 90% من الشحنات مصدرها أميركا." إعداد أحمد عمار، 13 يوليو 2025. الطاقة.

<https://attaqa.net/2025/07/13/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-2-4-%D9%85%D9%84%D9%8A>

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. 2024. *التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر 2023-2024*. القاهرة: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

http://www.moee.gov.eg/test_new/report.aspx

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdallah, Chadi, David Coady, Sanjeev Gupta, and Emine Hanedar. 2015. "The Quest for the Holy Grail: Efficient and Equitable Fiscal Consolidation in India." In *Inequality and Fiscal Policy*, edited by Benedict Clements, Ruud A. de Mooij, Sanjeev Gupta, and Michael Keen. Washington, DC: International Monetary Fund.

Abdallah, C., David Coady, and Nghia-Piotr Le. 2020. "The Time Is Right! Reforming Fuel Product Pricing Under Low Oil Prices. IMF Fiscal Affairs.

Central Bank of Egypt (CBE). *Monthly Statistical Bulletin*. Cairo: Central Bank of Egypt

- Clements, Benedict, and others. 2013. "Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications." IMF Policy Paper, Washington, DC: International Monetary Fund.
- World Bank. 2025. *Global Landscape of Fuel Subsidies & Price Controls*. Washington, DC: World Bank. April 2025
- Coady, David, Ian Parry, Nghia-Piotr Le, and Baoping Shang. 2019. "Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates." IMF Working Paper No. 19/89, International Monetary Fund, Washington, DC: International Monetary Fund.
- Coady, David, Javier Arze del Granado, Luc Eyraud, Hui Jin, Vimal Thakoor, Anita Tuladhar, and Lilla Nemeth. 2012. "Automatic Fuel Pricing Mechanisms with Price Smoothing: Design, Implementation, and Fiscal Implications." IMF Technical Notes and Manuals No. 2012/03, Washington, DC: International Monetary Fund.
- International Gas Union (IGU). 2025. *Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition*.
- International Institute for Sustainable Development (IISD). *Fossil Fuel Subsidy Tracker*. <https://fossilfuelsubsidytracker.org/>.
- Klaiber, Christoph Michael, Jun Erik Maruyama Rentschler, and Ira Irina Dorband. 2023. "Distributional and Health Co-Benefits of Fossil Fuel Subsidy Reforms: Evidence from 35 Countries." World Bank.
- Mattalah, Siham. 2024. "Fossil Fuel Subsidy Swaps: A Path Towards Accelerating the Renewable Energy Transition in Saudi Arabia." World bank.
- Mundaca, Gabriela. 2017. "Energy Subsidies, Public Investment and Endogenous Growth." *Energy Policy* 110: 693–709.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2025. "How government back the largest manufacturing: insights from OECD MAGIC Database". OECD Trade Policy paper No. 289. Paris: OECD. February 2025.
- Our World in Data. 2025. *Share of Electricity Production from Renewables*. Accessed May 20, 2026. <https://ourworldindata.org/grapher/share-electricity-renewables>.
- World Bank. 2025. *Global Fuel Subsidies and Price Control Measures Database*.